الفصل الخامس

من يدفع تكلفة التعليم ؟

مقـــدمـــة :

فى مقال لكاتب هذه السطور فى مجلة المصور عام ١٩٧١ وضعت المجلة له عنوانا من عندها هو " رأى جرىء يطرحه المصور للمناقشة : هل حولت الأجهزة التنفيذية التعليم المجانى إلى تعليم بمصروفات ؟" ٠كانت المجانية فى ذلك الوقت من المقدسات التى يعسر على أحد المساس بها ، ولم يكن المقال هو أول طلقة رصاص فى مجال المجانية ، وإنما كان تنبيها وتحذيرا ، ذلك أن المسألة فى كثير من المبادىء ليست مجرد الوجاهة والسمو والرفعة ، إذ أن التطبيق له متطلبات وشروط ومواصفات ، ما لم تراع فإن التطبيق يمكن أن يأتى بنتائج عكس تلك التى كانت متوقعة من المبدأ نفسه ٠ ولعل ما حدث بعد ذلك بسنوات لمبدأ مجانية التعليم يؤكد تماما هذا الذى رفعنا صوتنا فى وقت مبكر للغاية محذرين منه ، فإذا بهجمات شرسة تتوالى بعد ذلك معلقة كل أخطائنا فى التعليم ونكساتنا فى رقبة المجانية ، لتمهيد الطريق أمام قوى الاستغلال لتمارس استغلالها فى الرفع التدريجى لمصروفات التعليم ٠

فقه المجانية من وجهة نظر السلطة التعليمية :

بدايتنا إزاء هذه القضية هى مقال هام وخطير كتبه الدكتور مصطفى كمال حلمى الذى كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتعليم ، نشر فى جريدة الأهرام فى ١٩٨٣/٨/٢٢، وهو فى الوقت الحالى (سبتمبر ١٩٩٨) رئيس لمجلس الشورى ٠أقام د٠ مصطفى مقاله على نص هام ورد فى خطاب السيد رئيس الجمهورية فى خطابه بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ ، جاء فيه : " إن أى منصف لا يمكن أن يجحد مجانية التعليم التى أتاحت لكل من قاسوا أتعس ألوان الحرمان أن يتمتعوا بالفرصة المتكافئة ويخرجوا من دائرة الجهل والخوف ، ويشاركوا فى تحقيق

أكبر نهضة اقتصادية وثقافية فى الوطن العربى ، يعطى فيها المصرى علمه وعرقه بشرف وعزة وفخار " .

كذلك أوضح النائب مفهوم مجانية التعليم ، بأنها تعنى - كما هو معلوم - توفير فرص التعلم المتكافئة لأبناء الشعب كافة ، وفى جميع مراحل التعليم ونوعياته ، باعتباره حقا يحصلون عليه بالمجان وفق معايير أساسية تستند أساسا إلى المقومات العلمية والطاقات الذهنية للطالب ، ودون ارتباط بالوضع الاجتماعى للمتعلم من حيث القدرة أو عدم القدرة على سداد رسوم التعليم .

ومجانية التعليم وفقا لهذا المفهوم تستند إلى جملة من الأبعاد التى أوضحها المقال المذكور ، هذه الأبعاد هى :

أولا - البعد الإنسانى : إذ يمثل التعليم واحدا من أهم الحقوق الأساسية للمواطنين كافة ، كما يشكل واحدا من مجموعة الحاجات الأساسية لكل فرد من المجتمع ، مثل حاجته إلى الغذاء ، والمسكن ، والخدمات الصحية ، والتأمينات الاجتماعية ، كما يمثل التعليم مدخلا رئيسيا لتحقيق مقومات شخصية الإنسان وكرامته . ويعتبر كذلك الأداة الرئيسية لإعداد المواطن المستنير ، الواعى بحقوقه فيتمسك بها دون تفريط ، والمدرك لواجباته ، فينهض بها فى جدية والتزام قبل مجتمعه .

والتعليم هو الوسيلة الأولى التى تجعل الفرد أكثر فهما وتكيفا مع مجتمعه وعصره وأكثر قدرة على استيعاب ألوان المعرفة الإنسانية ، والانتفاع بها ، وأكثر تفهما للقضايا العامة فى بلاده وفى محيطه وبيئته التى يعيش فيها . ومن هنا تبرز فعالية مجانية التعليم ونشره بين أبناء الشعب فى مختلف المراحل التعليمية ، ونوعياتها من حيث أنه أداة مؤثرة فى بناء وتنمية الإنسان وفى خروجه من دائرة الجهل والقهر والخوف إلى دائرة المعرفة والزة والتقدم .

ثانيا - البعد الاجتماعى : فنشر التعليم وتعميمه من خلال مجانيته هو الوسيلة المثلى لمواجهة الأوضاع التى كانت مترتبة على الظلم الاجتماعى والقهر السياسى والفوارق

بين الطبقات ، والفجوة الثقافية والاجتماعية بين الأفراد وبين البيئات الريفية والحضرية . ففى عهود الإقطاع والظلم الاجتماعى ، انفردت فئة قليلة بالتعليم وبقيت الغالبية العظمى من الشعب محرومة منه وتعيش فى ظلام الجهل والفقر والتخلف . وكان توفير حق التعليم للناس كافة ، وفى إطار مجانيته هو الوسيلة الفعالة للحد من تلك الفجوات ، وتحقيق الفرص المتكافئة بين الأفراد رجالا ونساء ، وبين البيئات ريفا وحضرا .

ومن هنا ، كان لتطبيق مبدأ " مجانية التعليم " - الذى نادى به الدكتور طه حسين ، وأكدته ووسعت آفاقه وعمقته ثورة يوليو ١٩٥٢ - دور رئيسى فى العمل على توفير أسباب العدل الاجتماعى بين المواطنين كافة ، وبين المناطق الأوفر حظا والأخرى الأقل حظا اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا ، مما أدى إلى تضييق الفجوة الحضارية والثقافية بين فئات الناس ، وأدى بالتالى إلى تحول اجتماعى ملموس فى نسيج المجتمع المصرى ، وأصبحت خريطة المجتمع الاجتماعية أكثر تجانسا واتساقا .

ثالثا - البعد السياسى : فإذا كان الدستور قد كفل التعليم حقا أساسيا لكل مواطن ، فإن نشر التعليم على أوسع نطاق له دوره الجوهرى فى العمل على إرساء مبادىء الديموقراطية وترسيخها ، فالديموقراطية إذ تؤصل حق الإنسان فى التعليم ، فإن التعليم بدوره يؤصل الديوقراطية مغزى ومضمونا ، فالديموقراطية تصبح غزيرة العائد فى ظل ممارسة مواطنين حصلوا على قسط مناسب من التعليم والثقافة بما يمكنهم من المشاركة الشعبية الواعية والفعالة فى العمل السياسى ومن ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية ممارسة جادة وفعالة والاضطلاع بواجباتهم .

والديموقراطية فى التعليم لا تعنى مجرد تكافوء الفرص بين أبناء الشعب فى التمتع بهذا الحق بالمجان ، وإنما تعنى بالدرجة الأولى دور التعليم فى تكوين الشخصية الديموقراطية ، التى تمس وتعى الصالح العام ، وتعمل على خدمته ، وتعرف أسلوب الأخذ والعطاء ، وتحترم رأى الأغلبية وتحرص على التعاون مع الآخرين وتقدر على المشاركة فى اتخاذ القرارات وتمارس الأساليب الديموقراطية فى تصحيح مسارها ،

ومن هنا كان نشر التعليم المجانى على أوسع نطاق وخطوة رئيسية على طريق توفير أسباب الديموقراطية السليمة .

رابعا - البعد التنموى : وفى هذا الجانب يشير الدكتور حلمى إلى أمرين أساسيين هما :

ا - إذا كان نشر التعليم من خلال مجانيته أداة أساسية لتزويد الفرد بالخبرة المتقدمة ، التى تمكنه من القيام بالدور الذى يتناسب مع هذه الخبرة فى مختلف مواقع العمل والإنتاج فى بلاده ، فإن التعليم يكسب الفرد باعتباره الهدف الأساسى لكل تنمية ، المقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته ، وإطلاق قدراته الإبداعية والإسهام فى بناء مجتمعه وتقدمه .

ب - وإذا كانت مصر قد شهدت منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نموا كبيرا فى التعليم بمختلف مراحله لتطبيق مجانية التعليم فى جميع المراحل ، حتى الجامعات والمعاهد العليا ، والالتزام بمبدأ تكافوء الفرص فى التعليم ، بحيث أصبح ما يقرب من ٢٠٪ تقريبا من مجموع المواطنين فى مصر يستظلون بمظلة التعليم ، فإنه بفضل هذا النمو الكبير الذى تحقق للتعليم تمكنت مصر من سد احتياجاتها من العمالة الماهرة اللازمة لإعادة البناء الاقتصادى ومن تحمل مسئولياتها فى مرحلة التحرير السياسى والاجتماعى ، ومن إنجاز نصر أكتوبر ١٩٧٣ .

وخلص المقال إلى أن الدستور إذا كان قد كفل حقوق المواطنين ، فإنه جه فى نفس الوقت إلى الواجبات ، وأن ذلك يعنى ضرورة ممارسة المواطنين لتلك الحقوق وفى نفس الوقت ضرورة القيام بواجباتهم حتى تتحقق المصلحة العامة ، ومن هنا يتضح أن هذا الحق لم يأت مطلقا بدون هدف ، وإنما قصد المشرع إلى الربط بين هذا الحق وبين المصلحة العامة ألا وهى تحقيق التنمية ، وفى ضوء هذا تتأكد ضرورة قيام سياسات التعليم فى مختلف مراحله ونوعياته بما يحقق هذا الهدف القومى والرئيسى .

ولعل أهم أجزاء المقال ، تلك الفقرة قبل الأخيرة التى جاء فيها أن الذى لا خلاف عليه أن ممارسة حق التعليم ومجانيته لا يعنى التفريط فى هذا الحق ، أو إساءة

استخدامه ، كما أن إساءة البعض فى استخدامه لا يعنى الرجوع عن هذا الحق أصلا ، وإنما يتطلب الأمر التأكيد على القواعد التى تؤدى إلى حسن استخدامه .

ردود فعـــــــل متباينة :

ومن بين ردود الفعل التى أحدثها مقال الدكتور مصطفى كمال حلمى نجد فى مجلـة الأهرام الاقتصادى ثلاث مقالات أولها للدكتورة " عدالات عبد الوهـــاب ، فـى العـدد (٧٦٤) الصادر فى الخامس من شهر سبتمبر ١٩٨٣بعنوان " الرابـح والخاسـر فـى مجانية التعليم " ، نكاد نلمح من ثناياه أن مجانية التعليم لم تحقق الهدف منها لصـالح المجتمع ، بل إن الفقراء أنفسهم لم يعودوا مستفيدين منها ، ذلك أننا من غـير شـك مجتمع فقير يعانى من تهرب أثريائه من دفع الضرائب فتجىء النتيجة مـوارد دولـة ضئيلة وميزانية تعليم نحيلة ، فى مقابل أعداد ضخمة ومتزايدة مـن الطـلاب بكافـة مراحل التعليم ، وهنا يصبح الحل ، تخفيض معدلات الإنفاق على المدارس وتجهيزاتها وعلى أجور ورواتب العاملين بالتعليم .

وبقدر تحديد الإنفاق يتحدد العائد . ولما كان التعليم فى النهاية هو محصلة الكـم والنوع فقد جاء الكم بلا حدود ، على حساب النوع أى مستوى التعليم ومستوى الخدمة التعليمية . وتحت تأثير تزايد عدد الطلاب وضعف الموارد بقيت أجور القائمين بالتعليم عند أدنى المستويات ، وكأن الدولة تحاول بطريق غير معلن وبدون اتفاق تحويل عبء تمويل التعليم من القادرين على دفع الضرائب إلى العاملين فى هذا القطاع . وتلقائيا ، وأيضا بشكل غير معلن يقاوم المدرسون تحمل هذا العبء . وحيث يعادل كل فرد بشكل تلقائى حجم الجهد المبذول (مشقة العمل) مع حجم العائد (أجـر العمـل) نجـد أن النتيجة الأولى والمؤكدة هى ضعف مستوى أداء المدرسين ، وبالتالى ضعف مسـتوى الخدمة التعليمية المجانية إلى ما دون المستوى المستهدف . وعندما تشتد حاجة فئـة المدرسين لزيادة دخولهم لمواجهة أعباء المعيشة وغلاء الأسعار ومـا يعانونـه مـن فوارق اجتماعية مرتبطة بالفوارق الدخلية ، فهم يعلمون أن السبيل إلى ذلك ليس فـى زيادة الجهد المبذول لخدمة نظام التعليم المجانى وإنما عن طريق رفع تكلفـة التعليـم بالنسبة للشعب من خلال الدروس الخصوصية .

والنتيجة ؟ لقد أصبح الذين يستطيعون التمتع بالتعليم الآن - فى سوق الدروس الخصوصية - هم القادرون ماليا ، ولا يجد الفقراء فيما يقدم من صورة باهتة للتعليم المجانى إلا النذر اليسير الذى قد لا يمكنهم من استمرار قوة الدفع إلى مواصلته إلى مرحلته الأخيرة .

أما المقال الثانى فهو لمتخصص فى علوم التربية ، فقد كتب الدكتور عصام الدين هلال فى العدد (٧٦٧) من مجلة الأهرام الاقتصادى الصادر فى ١٩٨٣/٩/٢٦ مؤكدا خطأ اعتبار مجانية التعليم هى علة لكثير من الأمراض التى أصابت نظامنا التعليمى ، ومن ثم فهو يطالب بضرورة البحث عن علل المشكلات التعليمية خارج النظام التعليمى ، فمثلا نرى كثيرين يرجعون ظاهرة الدروس الخصوصية إلى مجانية التعليم ومرجعين ذلك إلى كثرة أعداد الطلاب داخل الفصول فيما يعرف بالكثافة العالية للفصول .

ويتساءل الدكتور عصام عن أصحاب المصلحة فى إثارة هذه القضية ؟ ثم يجيب هو نفسه على هذا التساؤل بأن أصحاب المصلحة فى إثارتها - ولعله يقصد فى الهجوم على مجانية التعليم لا مجرد إثارتها - هم طبقة لا تحتاج إلى هذه المجانية ، إذ أنها تجرى وراء التعليم الخاص الأجنبى الطابع ، ولو تم إلغاء مجانية التعليم فلن يتخلوا عن الدروس الخصوصية ، بل سيستمرون فيها ، والشواهد على ذلك أن طلاب المدارس النموذجية ذات المصروفات - كما كان الحال فى مدارس النقراشى والطبرى - لم يستغنوا وقتئذ عن الدروس الخصوصية ، وكما هو الحال الآن فى مدارس اللغات ، وتعليم الجماهير لا ينافسهم فى أماكن التعليم ، ولكنه ينافسهم فى توجهات النظام السياسى فى مصر ، وهل يتجه نحو تحقيق مصالحهم الاقتصادية أم لا ؟ وبذلك تنضم قضية تعليم الجماهير إلى سائر المكاسب التى استهدفت خلال فترة الانفتاح الرأسمالى فى السبعينات ، كالدعم ، والتنمية ، والتخطيط ، والقطاع العام ، والسد العالى .. الخ.

وبلغة " اشتراكية " واضحة ، يؤكد د. عصام على أن قضية مجانية التعليم ترتبط أساسا بانحياز اجتماعى من نظام الدولة ، وترتبط داخليا بانتماء وطنى ومهنى يسود المناخ المدرسى ، فتصبح التربية أداة لإدارة الصراع الطبقى فى المجتمع نحو مصلحة

الطبقات الكادحة ، وتتحول قطعة الطباشير فى يد المعلم إلى سلاح موجه للدفاع عن هذا الانحياز فى وعى كامل .

وإذا كانت هناك أسباب غير تعليمية قد أفقدت مجانية التعليم أبعادها ، فهناك كذلك أسباب تعليمية لا يمكن إنكارها ترتبط بجسم التعليم نفسه والممارسات القائمة داخله . ونتج عنها انخفاض مستوى التعليم ، فالمعلم فى مصر لا يحاور مع العلم الذى يمثل جوهر مهنته ، لأن النظام التعليمى عندنا لا يضع المعلم فى مكانه الصحيح من العملية التعليمية ، وتختزل هذه العملية حتى تتحول إلى أناس مدربين فقط على تلخيص الكتب وعرضها على التلاميذ ، ثم طلابا يجيدون الحفظ والاستظهار ، وكتب ظل هى الكتب الخارجية التى تساعد الطالب على القيام بهاتين العمليتين ، ومن ثم لا يحتاج المعلم لعلم أكثر مما هو موجود فى تلك الملخصات ، وتزداد خبرته فى مجال تسهيل حفظ الطلاب .

وفى نهاية مقاله يدعو د. عصام إلى الاسترشاد بما كان يجرى على الساحة وقتئذ مما كان يسمى بسياسة ترشيد الدعم بغية إيصاله لمستحقيه ، بدعوة كل فرد يزيد متوسط دخله فى أسرته عن خمسين جنيها - حسب مقاييس هذه الفترة - إلى أن يترك مكانه فى المدارس العامة ويتجه إلى المدارس الخاصة حتى يستطيع من حرموا تاريخيا من نعمةالتعليم أن يحصلوا عليها .

أما المقال الثالث فقد كتبه الدكتور محمد عامر فى العدد (٧٦٨) من مجلة الأهرام الاقتصادى الصادر فى الثالث من أكتوبر من عام ١٩٨٣ ، وينبه فيه إلى أن الحديث عن مجانية التعليم جاء فى ثنايا الحديث عن قضية ترشيد الدعم بشكل مغلوط ، فإذا كانوا يتحدثون عن أن الدولة تقدم الرغيف - مثلا - بسعر أقل مما تتكلفه فيه ، فإنهم ينسون كذلك - مثلا أيضا - أن الدولة تحصل على خدمات أساتذة الجامعات بسعر أقل بكثير من سعره العالمى !! كذلك فإننا لا نكاد نسمع حديثا عما عادت به مجانية التعليم على مصر من فوائد .

ويلفت كاتبنا النظر إلى أن أعلى سلع فى أسواق عالم اليوم ليست الأجهزة أو الآلات ، وإنما المعارف والخبرات التى تكمن وراءها ، بل إن بعض هذه الخبرات ليس مما يقدر بثمن ، فيرفض مالكو حق التصرف فيه بيعه ، ليبقى كالدجاجة ذات البيضات الذهبية ، يباع بيضها ولا تباع ، وعندما تفاخر دولة أخرى فى أيامنا هذه ، لا تفاخر بما تصهر من فولاذ ، أو ما تنتج من سيارات ، بل بما تطور من كفاءات وخبرات بشرية ، خاصة فى المجالات الرائدة ، كالهندسة الإلكترونية مثلا

وعلى هذا فإن أردنا أن نشق لأنفسنا طريقا فى عالم اليوم - فى رأى د٠عامر - وجب ألا نكتفى بشراء ما قد يبيعه لنا الآخرون من معرفة أو خبرة ، بل إن علينا أن نسهم فى اكتساب وتطوير المعارف والخبرات بأنفسنا ، وهذا يتطلب قاعدة تعليمية واسعة ورفيعة المستوى فى آن واحد ٠ ولذا فمن الخطأ أن نظن أن لدينا أعدادا فائضة ، أو حتى كافية من المتعلمين ٠

وتبلغ نبرة الاحتجاج على مهاجمى المجانية ذروتها عند كاتبنا فى قوله أننا إذا كنا على استعداد للانفاق على فدان من الأرض لاستصلاحه واستزراعه لأن هذا يفيد المجتمع ، فعلينا أن نكون على استعداد للإنفاق على تعليم الإنسان ، لأن هذا يفيد المجتمع ٠ ومن هنا فإن تعليم الفرد هو مسئولية الجميع ، وليس مسئوليته وحده فقط ، ولذا فلا يجوز أن نقول ليذهب الراسب إلى الجحيم إن لم يستطع أهله دفع المصروفات ، بل علينا أن نحاول أن نتفهمه وأن نساعده على اكتشاف قدراته الكامنة واكتساب قدرات جديدة ، وتطوير هذه وتلك من خلال برنامج ملائم ملىء بالحيوية والتفاعل الإيجابى بين التلميذ والأستاذ ٠

هجوم " موجه " على المجانية !

ويوجه " حليم فريد تادرس " موجه الفلسفة المعروف الذى يتميز بقوة الحجة ومنطقية التفكير أسلحته هذه ، ملقيا سحب شك وضباب ريبة فى جدوى مجانية التعليم ، وذلك من خلال أسئلة لا تشير إلى جهل ملقيها بإجاباتها ، كلا ، فصيغتها تنبىء بما لا يدع مجالا للشك أن الرجل " أعلم " بهذه الإجابات ، وإنما هو يريد بهذه الصيغة أن

يحاصر أنصار المجانية من الجهات الأربع ، حتى لا يجدوا مفررا من التسليم بما يريد هو أن يصل إليه ، من أن المجانية أضرت أكثر مما نفعت !! وكان ذلك من خلال مقال نشرته الأهرام الإقتصادى فى العدد (٧٨٣) الصادر فى ١٩٨٤/١/١٦ .

أما الأسئلة التى يطرحها " حليم " ، فمنها :

- ما جدوى مجانية التعليم المطلقة ما دمنا قد أتحنا المدارس الخاصة ذات المصروفات الباهظة فى جميع مراحل التعليم من الحضانة حتى الثانوية العامة ، وحسبنا مدلهمة مدارس اللغات بمصروفاتها الخرافية وبالحجز يصاحبها ما صاحب أزمة الإسكان من مقدم وخلو رجل وخلافه ! وما دمنا قد أتحنا تعليما جامعيا بمصروفات تخترق حاجز الصوت فى جامعة تحمل اسم " الجامعة الأمريكية " ، وهذه وتلك أشبه بزورق النجاة لطائفة من المحظوظين الميسورين اقتصاديا ليكونوا وحدهم الناجين وسط أجيال من غرقى التعليم المجانى ! فهل كتب على الدولة وحدها أن تكون الضحية فى سوق العدالة الاجتماعية ؟ وهل عن هذا الطريق تتحقق ديموقراطية التعليم؟

- ما فائدة مجانية التعليم فى ظل ظاهرة لها صفة الذيوع والانتشار والعدوى هى ظاهرة الدروس الخصوصية من الابتدائى إلى الجامعة بأجورها الباهظة التى تتصاعد عاما فى إثر عام بالزيادة الفلكية فى أسعار السلع والحاجات ، وزيادة الطلب عليها ، وفى ظل الكتب غير المدرسية والكتب الجامعية وملحقاتها من تلخيصات وتوضيحات وتدريبات بأسعارها التى تجاوزت المدى ، وهذه وتلك - الدروس الخصوصية والكتب الخارجية - لا غنى عنها حين بدت المدرسة والجامعة عاجزتان عن الوفاء بالحد الأدنى من التعليم الجيد ؟

- هل من صالح التعليم كما أو كيفا - أو كلتيهما - أن يتحول الفصل الدراسى فى المدرسة إلى عجيج من التلاميذ استفادتهم من قبيل المعجزات ، ومن هذه الفصول ما هو بغير نوافذ ، ومنها ما هو بغير مقاعد أو سبورات ، ومنها ما هو يغير معلم أو معلمة ؟ لقد أتى علينا حين من الدهر أصبحت فيه الحناجر هى العقول ففرضنا التعليم على ملايين الأطفال فى الريف والحضر ، وجعلنا منهم صورا متكررة لنموذج واحد

ينتقلون تلقائيا فى المرحلة الابتدائية من صف دراسى إلى آخر أعلى ، منهم من يتسرب ، ومنهم من يحصل على الشهادة الابتدائية وهو يجهل القراءة والكتابة ومبادىء الحساب ، ومنهم وهم الكثرة النسبية يندفعون إلى المرحلة الإعدادية التى استحدثت فكانت أشبه بالسفير الذى فقد أوراق اعتماده ، وأقرب إلى الجهل منهم إلى العلم والتعليم .. ومنها يقفزون بنصف تعليم إلى المرحلة الثانوية ، فإذا ما اجتازوا شهادتها طلعت عليهم تصريحات وزارة التعليم الموسمية تعد كل ناجح بمكان فى الجامعات حتى أصبحت مدرجات ومعامل الجامعات صورة مصغرة من يوم الحشر ، وصورة مكبرة من أتوبيسات القاهرة ، يتخرجون فيها بعشرات الألوف فى كل عام أطباء ومهندسين ومحاسبين ومدرسين ومحامين .. منهم الطبيب الذى لا يستطيع أن يشخص مرضا لمريض أو أن يستخدم مبضعا فى فتح دمل ، والمحاسب الذى يخلط بين الميزانية وميزانية المراجعة ، والمدرس الذى يجهل الفرق بين الخطة والمنهج والمقرر الدراسى ، والمحامى الذى لا يميز فى دفاعه بين المقدمات والنتائج ، وإذا كتب مذكرة فبأسلوب ركيك وكثرة من الأخطاء اللغوية والإملائية ؟

- هل انتزع التقدم الحادث فى كم التعليم المجانى ، المدرسة المصرية من قبضة الدنلوبية (نسبة إلى دانلوب ، مستشار التعليم الإنجليزى فى أوائل القرن) وما استنته من نظم ومناهج تعليمية دارت فى فلكها فى عهود الاستعمار كاللفظية والحفظ والاسترجاع وإعداد أجيال من الدفتريين المرددين ، قنينات تترع بمواد برنامجية ، وأكياس تحشى بما يفيد وما لا يفيد ، فى عصر أصبح ينظر فيه إلى حفظة القواعد والمعلومات نظره إلى القوم المتخلفين ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فبماذا نفسر مهرجان درجات الثانوية العامة الذى نقيمه فى كل عام ويظل منصوبا لشهور أقلها ثلاثة ، حيث يستولى من هم أكثر قدرة على اختزان المعلومات من أصحاب ثقافة الذاكرة لا الإبداع على كل المقاعد فى كليات الطب والصيدلة والهندسة والاقتصاد والإعلام ، وهى ما درجنا على تسميته - فى غيبة الوعى - بكليات القمة ، وهو مهرجان لا يفرق بين من قال فيهم أبو الطيب المتنبى لكافور - " لا تحسب الشحم فيمن شحمه ورم !! " وبين من قال فيهم أبو حجاج بن يوسف الثقفى " متى أضع العمامة تعرفونى " !!

وهناك تساؤلات أخرى طرحها الأستاذ حليم ، ، وخطورتها جميعا أن الجودة العالية فى أسلوب الكاتب ، قد يكون لها سحرها الآسر على القارىء فيغفل عما حملته من غلو واضح وتطرف صارخ فى تكوين صورة بشعة لسلبيات وأخطاء وشروخ ومظاهر خلل فى التعليم المصرى لينسبها جميعا إلى مجانية التعليم ، وإذا نظرنا إلى الفترة الحالية التى نكتب فيها (سبتمبر ١٩٩٨) لوجدنا أن هذه المشكلات أصبحت أضعاف ما قاله كاتبنا ، رغم أن التعليم لم يعد مجانيا ، إذا استثنينا النص الدستورى الذى ما زال قائما ، لكنه " قبة بغير شيخ يرقد تحتها " على حسب تعبير أستاذنا الراحل زكى نجيب محمود ٠ ولو تصورنا بالفعل أن كل هذه المشكلات سببها المجانية ، لأصبح إصلاح التعليم فى مصر سهلا يسير ، إنه يصبح فقط فى حاجة إلى قرار أو قانون جديد يقرر أن يكون التعليم بمصروفات ، فهل هذا صحيح ؟ لا أظن ٠

حوارات من خلال ندوات وتحقيقات :

وعبر ثلاثة أعداد من جريدة الأهرام ، وعبر عدد " الجمعة " ينشر محمود مراد ، الصحفى بالجريدة نقاشا دار فى ندوة نظمها بالأهرام حول قضية المجانية ، كان أطرافها : د٠ عزت محمد خيرى ، أمين عام المجلس الأعلى للجامعات – فوزى عبد الظاهر وكيل الوزارة ورئيس قطاع التعليم العالى – د٠ محمد أبو العلا وكيل أول وزارة التربية والتعليم – د٠ عبد المجيد حسين عامر وكيل كلية الهندسة بجامعة الأزهر – د٠ أحمد خالد علام – د٠ إسماعيل عامر – د٠ عادل عازر مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

ومن الملاحظ أن محمود مراد يبدأ السلسلة بعبارة كتبت ببنط بارز وكبير نسبيا لا تتفق مع حقائق التاريخ التعليمى ، إذ كتب يقول فى العدد الصادر فى ١٩٨٤/٧/١٣" فى مثل هذا الشهر ٠٠ بالتحديد ، فى اليوم السادس والعشرين من يوليو ٠٠ منذ إثنين وثلاثين عاما ، قررت الدولة مجانية التعليم فى جميع مراحله ٠٠ وأصبح من حق " المصرى " أن يتعلم بالمجان ابتداء من المدرسة الإلزامية الأولية إلى الجامعة وأرقى مراتب العلم ٠٠" فصيغة العبارة تفيد بأن مجانية التعليم لم تنشأ إلا فى ذلك التوقيت الذى حدده المحرر فى جميع المراحل ، وفى هذا ظلم واضح للجهود السابقة على ثورة

يوليو ، ذلك أن الحماس للثورة لا ينبغى أبدا أن يدفعنا إلى أن ننسب لها فضلا فعله سابقوها ، فمجانية التعليم الابتدائى كانت قد تقررت عام ١٩٤٤/٤٣ فى عهد حكومة الوفد ، ومجانية التعليم الثانوى كانت قد تقررت على يد طه حسين حين كان وزيرا للمعارف (التربية) عام ١٩٥١/٥٠ ، أيضا فى عهد حكومة الوفد ، أما التاريخ الذى يشير إليه المحرر فهو خاص بمجانية التعليم العالى فقط.

كان أول المتحدثين هو د. عبد المجيد حسين عامر الذى أكد على ضرورة ألا تمنح المجانية إلا للطالب الذى ينجح فقط ، وضرب مثالا صارخا بأن الطالب - مثلا فى هندسة الأزهر كما فى غيرها - يمكن للطالب أن يمكث فى الكلية ١٧ سنة متمتعا بالمجانية ، كيف ؟

* فى السنة الأولى ، يمكنه أن يظل ثلاث سنوات ، منها سنتان بالكلية إذا رسب مرة واحدة ، فإذا ما رسب مرة ثانية (أى بعد السنتين) نسمح له بالامتحان بعد السنة الثالثة من الخارج ، فإذا نجح يعاد قيده وينقل إلى السنة التالية .

* فى السنة الثانية ، نفس الشىء .

* فى السنة الثالثة ، يزداد تدليل الطالب إذ يمكنه قضاء سنتين مقيدا بالكلية إذا رسب سنة واحدة ، أما إذا رسب فى السنة التالية (سنة الإعادة) فيشطب قيده لكن مع السماح له بأن يتقدم للامتحان من الخارج بعد السنة الثالثة ، فإذا رسب يسمح له أيضا بسنة أخرى أى رابعة .

* فى السنة الرابعة ، نفس النظام المعمول به فى السنة الثالثة ، مع زيادة أكثر فى التدليل ، وهى أنه إذا رسب الطالب فى مادتين يظل مقيدا بالكلية حتى أقرب الأجلين : الموت أو التخرج ! لهذا ، فإنه فى بعض الأحيان يظل الطالب مقيدا فى الكلية ١٧ أو ١٨ سنة ، مما يمثل عبئا اقتصاديا كبيرا .

وطوال العددين التاليين لم تضف أفكار جديدة ، حيث دارت المناقشات حول مقترحات متعددة مثل الدعوة إلى توجيه أكثر للطلاب إلى التعليم الفنى ، ودعوة إلى إنشاء ما يسمى بالكليات المتوسطة ، وضرورة عدم السماح بالرسوب المتكرر ، ووضع ضوابط للالتحاق بالجامعات بحيث لا يلتحق بها إلا ذوو القدرات والاستعددات التى تمكنهم من السير فيها بنجاح .

ويلفت نظرنا فى رسالة بعث بها " مدحت كاظم " الذى كان وكيلا لـــوزارة التربيـــة يعقب فيها على ما دار بالندوة ، الإشارة إلى بعض النصـــوص الدســتورية الخاصــة بالمجانية ، ففى المادة ٤٩ من دســـتور ٢٣ يونيـــو ١٩٥٦ جـــاء : " التعليـــم حـــق للمصريين جميعا تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المـــدارس والمؤسســـات الثقافيـــة والتربوية والتوسع فيها تدريجيا وتهتم الدولة خاصة بنمو الشـــباب البدنـــى والعقلـــى والخلقى " ٠ ونصت المادة رقم ٥٠ على أن " التعليم فى مراحله المختلفـــة بمـــدارس الدولة بالمجان ، وفى الحدود التى ينظمها القانون ٠٠ وتشرف الدولة علـــى التعليـــم الإلزامى وينظم القانون شئونه " ، وأضافت المادة رقم ٥١ أن " التعليم فـــى مراحلـــه الأولى إجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة " ٠ وفى السادس والعشرين مـــن يوليـــو ١٩٦٢ أعلن جمال عبد الناصر مجانية التعليم بالجامعات والمعاهد العليا ابتـــداء مـــن العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢، وجرى تعديل الدستور ، ولذلك نصت المادة ٣٩ من دستور ١٩٦٤على أن " تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شـــئونه وهـــو فـــى المراحل المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان " ٠

وابتداء من عدد الأهرام الاقتصادى (٨١٢) الصادر فى ١٩٨٤/٨/٦، يكتب (محمود مراد) ثلاثة تحقيقات ، بدأها بالبداية التقليدية التى يبدأها دائما كل من تناولوا نفـــس القضية ، وهى أنه لا يمكن لأحد ، ولا ينبغى ، إغفال أهمية مجانية التعليم ، ثـــم يبـــدأ بالاستدراك الشهير :" ٠٠ ولكن " !!

والتحقيق الأول إن هو إلا عرض تلخيصى لبعض ما جاء فى التقرير التوثيقى الذى كتبه د٠ عوض توفيق بالمركز القومى للبحوث التربوية لتطور مجانية التعليم ، مما لا داعى للوقوف عنده ٠ وفى العدد (٨١٣) الصادر فى ١٩٨٤/٨/١٣اســـتمرار لعمليـــة التأريخ ٠ أما العدد (٨١٤) الصادر فى ١٩٨٤/٨/٢ فيبـــدأ فـــى عـــرض عـــدد مـــن المقترحات التى أثبتتها الدراسة التوثيقية المشار إليها :

- ففيما يخص الرسوب مع إعادة العام الدراسى ، يذكـــر أن تكلفـــة طـــالب التعليـــم الثانوى العام فى موازنة ٨٣/٨٢بلغت ١٢٦,٨جنيه ، ووصلـــت تكلفتـــه فـــى التعليـــم الثانوى الصناعى إلى ١٩٢,٤جنيه وفى الثانوى التجارى إلى ١٤٤ جنيها ، أمـــا فـــى

دور المعلمين والمعلمات فقد وصلت إلى ٢٠١,٣ جنيه . وعلى هذا فإن أى طالب يعيد الدراسة فى أى صف من صفوف مرحلة التعليم التالية للتعليم الأساسى يحصل على فرصة أخرى فى التعليم ليس من حقه الحصول عليها ، ولذا فإن كل من يعيد الدراسة نتيجة إهمال أو تقصير عليه أن يسدد نصف التكلفة الفعلية لتعليمه ، ولا مانع من إعفاء الذين تحول ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية دون سداد المصروفات . ويعقب المحرر على هذا الاقتراح بأن يدفع الراسب كل المصروفات لا نصفها .

– بالنسبة للطالب المفصول الذى يرغب فى إعادة قيده عليه أن يدفع مصروفات تعادل تكلفته الفعلية كتلك التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة .

– وفيما يتصل بالكتب الدراسية التى كانت تكلف الدولة فى ذلك الوقت نحو ثلاثين مليون جنيه ، طالبت الدراسة بضرورة تحمل الطالب جزءا من تكلفتها دون أن تحدد مقدار هذا الجزء ، على أن تقوم الدولة بتحسين الكتب من حيث المادة العلمية والطباعة والورق بما يشجع الطلاب على استخدامها ، حيث كانت حالتها سيئة للغاية .

دفاع " ذرى " عن المجانية !

وبوعى ناقد وبصر نافذ ، نجد ذلك المقال المتميز حقا لأستاذ بهيئة الطاقة الذرية والذى تفوق فيه على كثير من المتخصصين والخبراء فى العلوم التربوية ، ألا وهو د. عبد الجواد سيد ، وذلك فى العدد رقم (٨٢٧) من مجلة الأهرام الاقتصادى الصادر فى ١٩٨٤/١١/١٩ . ومن الواضح أنه ينحاز بكل قوة إلى جانب المناصرين لمجانية التعليم ، لكنه لا يستند إلى مجرد شعارات أو انحياز عاطفى ، وإنما على مجموعة من الحجج الأساسية التى يلخصها فيما يلى :

– أن شعبنا ما زال يرزح تحت عبء الأمية ، وأن هناك ما يربو على ١٥ مليونا من الأميين (فى ذلك الوقت طبعا) يزيدون بمعدل نصف مليون كل عام . إن هذا الموقف يضعنا أمام تحد خطير لمجتمع يستشرف آفاق التقدم والتطور ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن نفقات التعليم لا تقتصر على نفقات العملية التعليمية بل إن الأمر يستلزم نفقات

أخرى إضافية من مأكل وملبس وغيرهما فإن إقرار مجانية العملية التعليمية لا يمكن إلا أن يمثل الحد الأدنى من وسائل مواجهة هذا التحدى .

- أما بالنسبة إلى تلك المثالب التى تؤخذ على نظامنا التعليمى وتعلق فى رقبة المجانية ، فإننا لو أحسنا النظر ودققا التحليل لاستطاعنا أن ندرك أن هذه المثالب إنما ترجع إلى أمرين أساسيين :

ا - حجم ومحتوى خطة التنمية وما تستهدفه من آفاق للإنماء والتطور وما تطرحه من إمكانيات للنهوض بالاقتصاد وتوفير فرص العمل والإنتاج . إنه يلزم أن تكون خطة التنمية بحيث تفى بمتطلبات الواقع الاجتماعى واحتياجاته ، وبذلك ينشأ نوع من الاتزان بين المتطلبات المتزايدة بقوة العمل الاجتماعية وبين فرص المتاحة فى المجتمع.

ويرى د. عبد الجواد أن قصور خطة التنمية عن خلق هذا التوازن وما يستتبعه من مشكلات مثل عدم توافر الامكانيات وفائض الخريجين وغيرها هو قصور يتحتم على الدولة أن تواجهه بطرح سياسة جديدة أو نمط جديد للتنمية تتحقق معه إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد وتتسع معه آفاق النمو والتطور . كذلك فإن نمط التنمية الذى تتركز فيه دخول المواطنين مع نفقات حياتهم المعيشية يدفع المواطنين إلى تلمس سبل العيش عن طريق آخر غير الوظيفة أو المهنة الرسمية وهو ما يفسر اشتغال الكثيرين بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو أوضاعهم الاجتماعية ، وهذا يفسر ظاهرة الدروس الخصوصية سواء على مستوى المدارس العادية أو مستوى التعليم الجامعى

أيضا فإن نسق القيم الذى يصاحب هذا النمط وذاك من أنماط التنمية يستطيع أن يؤثر تأثيرا بالغا ، بل قد يكون مدمرا على قوى الإنتاج وعلى شعورها بالانتماء وحماسها للعمل والعطاء ، فعندما تتوارى قيم العلم والعمل المنتج أمام قيم الانتهازية والربح السريع ، فإن المواطن يفقد إحساسه بجدوى العلم والتعلم فتضعف قناعاته ويفتر حماسه مما يولد حاجة من الإحباط ينعكس أثرها على أدائه ومثابرته ، الأمر الذى ينعكس على قطبى العملية التعليمية : الطالب والأستاذ ويهبط ويتدهور مستوى تحصيل الطالب ويتخلخل النظام التعليمى بأكمله .

ب - ويوجه كاتبنا الانتباه إلى خلل خطير، فهيكل تعليمنا بمدخلاته ومخرجاته ومدى اتساقه مع احتياجات خطط التنمية من القدرات والمهارات الفنية والعلمية ، لا يعمل بحيث يتم توزيع الطلاب فى قنوات التعليم التى تتفق مع قدراتهم والتى تتواءم مع متطلبات المجتمع بحيث لا تكون هناك ضغوط فى اتجاه على حساب قصور فى الاتجاهات الأخرى . أيضا فإن التعليم الثانوى لا يكسب التلميذ أية مهارات أو قدرات تؤهله لخوض معركة الحياة ، فلا يبقى أمامه إلا أن يطرق أبواب الجامعة التى تعلن كل عام على لسان المسئولين أن هناك مكانا لكل من حصل على شهادة الثانوية العامة . ويظهر وعىالكاتب بأن إصلاح هيكل التعليم قضية ترتبط بالنمط الحضارى الذى يعيشه المجتمع ونسق القيم الذى يعمل على تسويد مهنة على أخرى ، إن هذا يستلزم أن تتواكب مساعينا فى إصلاح الهيكل التعليمى مع محاولتنا لإعادة صياغة الحياة الاجتماعية على أرض الوطن .

تزايد الهجوم وارتفاع حدته :

وإذ ندخل فى وسط الثمانينات ، يبدأ الهجوم على المجانية يزداد حدة ويعلو صوتا ، بعد أن كان همسا وباستحياء ، وقليلا ، إلا ما ندر ، فاقتصاديات البلاد تزداد تكيفا مع المنطق الرأسمالى ، مما حتم أن تتسق أمور التعليم مع هذا المنطق ، وبطبيعة الحال فإن مجانية التعليم ليست مما يتسق مع المنطق الرأسمالى .

ففى تحقيق صحفى نشرته جريدة الأهالى فى ١٩٨٦/٣/٢٦، كتب عبد الله المأمون معلقا على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ألقاه الدكتور على لطفى رئيس الوزراء فى ١٩٨٥/١١/٣٠الذى جاء فيه :" أن عبء التعليم أصبح أثقل من أن تتحمله الحكومة وحدها ، ولهذا فإننا نشجع القطاع الخاص كى ينشىء ما يريد من المدارس الخاصة " ، وبذلك راى المحرر أن رئيس الوزراء قد كرس سياسة إلغاء مجانية الخدمات الأساسية التى تنتهجها حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة ، وتمارسها خطوة خطوة .

ويقارن المحرر بين دعوة على لطفى بما كان قد كتبه وزير التربية فى وزارته " منصور حسين " فى كتابه عن التعليم فى الدولة العصرية من أن التعليم فى المجتمع الاشتراكى لا يعمل على خدمة طبقة خاصة من طبقات الشعب ، ولا يهتم بنقل بعض الأفراد دون البعض الآخر من مستوى إلى مستوى ، بل وإنه يسعى جاهدا إلى تذويب الفوارق بين الطبقات . ونسى المحرر أن ما كتبه منصور حسين إنما يظهر " تلون " الفكر التربوى بتوجهات النظام السياسى القائم ، حيث يتخفى التربويون وراء تلك الحجة الشهيرة بأن الفكر إنما يعكس الأوضاع المتغيرة فى المجتمع ، فلا بأس إذن إذا كان المجتمع فى فترة قد تبنى رأيا أن نقول بغيره ، ما دام توجه المجتمع قد تغير !!وكتاب الوزير المشار إليه كان قد كتب فى عام ١٩٧١ ، وقت أن كانت هناك " هوجة " الدولة العصرية ، وكانت الاشتراكية ما زالت هى المهيمنة على النظام الاجتماعى المصرى فى ذلك الوقت .

وعلى صفحات الأهرام ، العدد الصادر فى ١٩٨٦/٣/٢٧ كتب د. حسين نصار عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة الأسبق ردا على بعض الاعتراضات التى سيقت نقدا لمجانية التعليم ، منها ألا تعطى المجانية إلا لمستحقيها ، حيث ضرب القائلون بذلك المثل بالسيارات الفارهة التى يذهب بها عدد من الطلاب إلى جامعاتهم ، ويدفعون ما يقل عن أصابع اليد من الجنيهات كى يتعلموا فى الجامعة ! والمشكلة التى يثيرها د. حسين هى أننا لا نستطيع أن نفعل فى هذا شيئا إلا إذا أمكن التفرقة بين القادرين وغير القادرين ، والمراد بالقدرة هنا المالية ، أى القدرة على أداء تكاليف التعليم الجامعى ، وتتطلب تحديد مستوى القدرة ، ثم معرفة من يقل دخلهم عن هذا المستوى ، ومن يزيد عنه ، وربما كان من السهل تحديد مستوى القدرة ، وإن توقع كاتبنا أن سيثور خلاف حوله ، فهل يوضع مستوى واحد ، أو لابد أن يكون المستوى مرنا يختلف ارتفاعا وانخفاضا وفقا لعدد أفراد الأسرة وغير ذلك من الاعتبارات ، ثم يأتى الأمر العسير الذى عجزت الدولة عنه إلى الآن ، وهو معرفة دخل كل فرد أو أسرة لقياسه ، والضحية فى هذه الحالة هو الضحية الأبدية : الموظف ، أما غير الموظف ، فإن أكثريتهم ستكون غير قادرة ، ولو كان دخلها أضعاف دخل الموظف .

وبالنسبة للقائلين بأن هبوط مستوى التعليم إنما يرجع إلى مجانيته ، يؤكد د. حسين ألا صلة بين الإثنين . قد يقال أن المجانية أدت إلى مضاعفة أعداد التلاميذ فى المدارس والفصول مضاعفة عجزت عن مواجهتها المدارس والمعلمون والعملية التعليمية ، فكانت النتيجة الطبيعية هبوط مستوى التعليم ، ويعقب على هذا بأنه حق ، ولكنه حق يكشف عن أن مجانية التعليم بريئة من وزر الهبوط بمستواه ، وأن السبب فى الهبوط هو السماح بزيادة الطلاب عن القدرة التعليمية ، وإذا بحثنا عن المسئول عن هذا السماح وجدناه القرار السياسى ، واتخذ كاتبنا من التعليم الجامعى مثالا للتوضيح لأنه أكثر معرفة به .

فقد طالب كثير من الكليات الجامعية فى كثير من السنوات بتخفيض عدد المقبولين فيها ، ولكن المجلس الأعلى للجامعات يعرض عن هذا الطلب فيحدد أعدادا من عنده تبعا لأعداد الناجحين فى الثانوية العامة فى تلك السنة ، وتبعا لقرار يوجب قبولهم جميعا ، قرار سياسى يحاول أن يسترضى هؤلاء الناجحين وأسرهم بغض النظر عن مدى الحاجة إليهم ، تلك السياسة التى يسميها بعض الخبثاء " سياسة الترضى المؤدى إلى التردى " ، أى الاسترضاء المؤدى إلى الهلاك ! وربما كان أعجب من ذلك أن تفتح الدولة نفسها أبوابا متعددة لزيادة أعداد طلاب التعليم الجامعى ، بتيسير الطرق لانتقال الطلاب من فرع الخرطوم وجامعة بيروت العربية ، تلك الجامعة التى صارت لبنانية إسما ومصرية الموقع والتدريس والامتحان .

وينتهى د. حسين إلى القول بأن مجانية التعليم فى كل مراحله حق دستورى مقدس لكل مصرى ويجب ألا توضع شروط أو ضوابط تحول دون التمتع بها ، وإنما الضوابط والمعايير توضع للالتحاق بمراحل التعليم وأنواعه ، ويجب الوقوف عند معيارين اثنين : هما القدرة الذهنية الحقيقية لدى من يريد أن يلتحق بنوع معين من التعليم وفى كل مرحلة من مراحله ، والحاجة الحقيقية للمجتمع لهذا التخصص الذى يريده الطالب .

إن هذا الذى ناقشه د. حسين نصار كان يتردد بكثرة بين البعض ، بدليل أن الأهرام ينشر فى عدده الصادر فى ٨٦/٣/٣٠، أى بعد المقال السابق بثلاثة أيام إعادة لوجهة النظر المهاجمة للمجانية ، والكاتب هنا هو " ثروت أباظة " المعروف بمهاجمته لكل ما

يتصل بتوجهات ثورة ٢٣ يوليو ، إلى الدرجة التى يتصور فيها الواحد منا أنه لو كان قد جاء على لسان جمال عبد الناصر إشارة إلى عدد أيام الأسبوع السبعة لوجدنا مقالا لثروت أباظة يحاول فيه أن يثبت أن هذا إفك وافتراء من صنع طغاة يوليو !! فماذا قال صاحبنا عن مجانية التعليم فى صفحة " الأدب" !! التى كان يشرف عليها ؟

إنه يعلن عجبه غاية العجب حين يمر بحرم الجامعة فيشهد صفوفا لا تنتهى من السيارات من بينها سيارات فارهة يتناقل الناس فداحة أثمانها وتصل هذه الأثمان إلى عشرات الألوف ، ويرى الشباب من تلاميذ الجامعة يتقاطرون الواحد تلو الآخر ومن بينهم من هو فخور بسيارته ذات الثمانين ألفا أو التسعين (أسعار ذلك الزمن) ، ثم يتساءل باستنكار : أهؤلاء يتلقون تعليمهم بالمجان ؟ أهؤلاء يحتاجون من الدولة إلى دعم ليتعلموا به ؟ ، وتأتى منه هو الإجابة : كره الله هذا والمؤمنون . إن كاتبنا هنا ينسى أن يذكر أن عدد هذه السيارات لا يزيد عن عشرات ، بينما غيرهم يقدر عددهم بعشرات الألوف !

ثم يقدم صورة أخرى غير " السيارات " ، فعند بدء العام الدراسى يجد آلاف البيوت تسعى لإدخال الأطفال البادئين إلى المدارس الخاصة ، ويتخرج هؤلاء الآلاف فى المدارس الخاصة وقد حملوا فى أيديهم شهادة الثانوية العامة بذل آباؤهم وذووهم آلاف الجنيهات ليتيحوا لهؤلاء الأبناء أن يحصلوا على هذه الشهادة ويحصلوا معها على لغة أجنبية تكون لهم سندا فى الحياة أعظم به من سند ، ويخطوا هؤلاء إلى الجامعة المصرية ، فإذا التعليم فيها بالمجانية الكاملة !! ويتبع هذا بتساؤل استنكارى آخر : فهل هذا معقول ؟

وتتوالى تساؤلاته المستنكرة : أينفق الطالب عشرة آلاف جنيه أو اثنى عشر ألف جنيه أو أكثر ليحصل على شهادة الثانوية العامة التى تؤهله للدراسة فى الجامعة ، حتى إذا أدرج اسمه فى كشوف طلبة الجامعة وأصبح يتلقى تعليمه من أساتذة أغلبهم حاصل على الدكتوراه (المفروض جميعهم لا أغلبهم) إذا كانت الكليات نظرية أو هو يكلف الدولة التى تئن وتتألم من قلة الموارد مبالغ طائلة ليتعلم فى الكليات العملية مثل الطب والهندسة دون أن ينفق مليما واحدا . كيف يدفع هؤلاء آلاف الجنيهات للمدارس

الخاصة ويتعلمون تعليمهم العالى بالمجان ؟ وبنفس المنطق يا ليت كاتبنا أثبت عدد هؤلاء الطلاب دافعى الألوف فى مدارس خاصة ، وملايين غيرهم من طلاب المدارس الحكومية حتى يتبين له وجه الحقيقة !

ومن هنا اقترح ثروت أباظة ضرورة أن يدفع خريجو المدارس الخاصة الذين يرغبون فى الالتحاق بالجامعات مصروفات تعليمهم حتى يمكن أن يستخدم هذا الدخل لتعليم غير القادرين بالمجان . وربما كان فى هذا الاقتراح رد على ما أثاره د. نصار حول معيار القدرة المالية ، وكيفية التوصل إليه ، وإن كان يعيبه أن فى المدارس الحكومية من الطلاب من هم من أهل غنى كبير ، ومن طلاب المدارس الخاصة من جمعوا مصروفات أبنائهم بشق الأنفس بحثا عن تعليم أفضل ، لأنهم لا يجدون تعليما فى غيرها .

إن حديث كاتبنا هذا يدفعنا إلى سؤاله : إذا كان يعجب أن تنفق الدولة على الأغنياء ، فلماذا لا يوجه الدعوة إلى هؤلاء أن يتحركوا فيردوا الجميل ويتبرعوا للجامعات التى تعلمهم مجانا لتزويدها بأجهزة ومعدات ومراجع وإمكانيات أخرى تنقصها ، أم لا بد أن يكون هذا عن طريق تشريع ، فيصدق على الأغنياء القول الشعبى الشائع : " يخافوا ما يختشوش ؟ "!!

وفى عددها الصادر فى ٨٦/٤/١٢ تنشر جريدة أخبار اليوم تحقيقا صحفيا ل " محمد امبابى " حول المجانية حيث نقل عن د. إبراهيم مطاوع قوله أن مجانية التعليم يجب أن تكون قاصرة على فئتين هما : الفقراء والنابهين ، فالتزام الدولة ناحية الفقير التزام أخلاقى وإنسانى ، والتزامها ناحية النابه التزام التكريم للنبوغ ورعايته ، وفيما عدا ذلك لابد من وقفة ، لأن الظروف الحالية لا تسمح بأن تقوم الدولة بتعليم هذا الكم الكبير من البشر . والمسألة بهذه الصورة تجعل هناك تدفقا لا حدود له وليس بالمواصفات المطلوبة فى جميع مراحل التعليم ، وهذا بدوره يخلق الفائض الكبير وتكدس الجامعات ، إلى غير ذلك من نتائج نلمسها إلى الآن بأنفسنا . ونصل إلى العقبة الشهيرة : كيف نحدد أن هذا فقير وهذا غير فقير؟ !!

ومما يستلفت النظر قول د٠ مطاوع أن مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تصرف على التعليم فى جميع مراحله بهذه الصورة ، إذ نتساءل نحن بدورنا : ألم تكن دول الخليج كذلك ؟ ألم تكن كل الدول الشهيرة بدول المنظومة الاشتراكية هى أيضا تفعل ذلك ؟ كيف إذن تكون مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم ؟

أما الصحفى " رفعت فياض " فيشارك فى نفس التحقيق على جبهة الجامعات ، فيشير إلى أن طالب الكلية النظرية يتكلف سنويا ٦٠٠ جنيه ويدفع رسوما ٤ جنيهات ، ويتكلف طالب الكلية العملية ١٢٠٠ جنيه ويدفع ٧ جنيهات فقط ، أما الطالب المقيم بالمدينة الجامعية فأصبح يتكلف ١٠٠ جنيه ولا يدفع سوى ٥ جنيهات ! ومن هنا يتساءل د أحمد خضير رئيس جامعة قناة السويس فى ذلك الوقت : هل كل طالب يقيم فى المدينة الجامعية يستحق هذا الدعم ؟ وكيف نسمح للطالب الراسب ، وخاصة إذا كان عدة مرات ، بالتمتع بالمجانية ؟ يجب أن يدفع الراسب مصروفات ، ولا يتمتع بالمجانية إلا المتفوق ، أو غير قادر ماليا ٠ وإلى نفس الرأى اتجه د٠ محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس (فى ذلك الوقت) ، ود٠ محمود ذهنى نائب رئيس جامعة الزقازيق ، ود٠ محمود الريس رئيس جامعة المنيا ، ود٠ عثمان الخولى رئيس جامعة المنوفية ، ود٠ فتحى محمد على وزير التعليم العالى ، بصيغ وزوايا مختلفة ، وركز رؤساء الجامعات الإقليمية على ما تعانيه هذه الجامعات من قلة الاستثمارات المخصصة ، فى الوقت الذى هى فى حاجة ماسة إلى استكمال منشآتها وكلياتها ٠

وفى تحقيق صحفى أجراه " عبد العظيم الباسل " فى جريدة مايو - جريدة الحزب الحاكم - العدد الصادر فى ١٩٨٧/٤/٢١، تتكرر كثير من الآراء ، لكن ما يمكن الإشارة إليه من إضافات ، مناداة حسن مصطفى وكيل وزارة التربية الأسبق وأمين المجلس القومى للتعليم برفع رسم القيد للتعليم الأساسى ، إذ أنه - كما أكد - ظل ثابتا منذ عام ١٩٦٠ بينما تزايدت أسعار مختلف الخدمات فى هذه الفترة بنسبة ١٠٠٪ ٠

وطالب د٠ عبد السلام عبد الغفار ، فى نفس التحقيق ، بألا تكون هناك مجانية لطلاب الدراسات العليا فى الجامعات ٠ أما د٠ حلمى نمر الذى كان رئيسا لجامعة القاهرة ، فقد طالب بوجوب إعادة النظر فى رسوم الخدمات التى يتمتع بها الطالب ،

كالمكتبات الجامعية والمعامل والامتحانات ورسوم المدن الجامعية . ورأى د. عادل عز الذى كان رئيسا لأكاديمية السادات بالإكثار من المدارس الخاصة حتى تتسع لأكبر عدد ممكن من أبناء القادرين ، وبالتالى يتمتع بمجانية التعليم فى المدارس الحكومية أبناء غير القادرين . أما وزير التعليم العالى د.فتحى محمد على فقد رأى أن السبيل لترشيد مجانية التعليم بالجامعات يمكن أن يكون بتقليل أعداد المقبولين بها وفقا للاحتياجات الحقيقية للبلاد فقط .

الدعوة إلى الترشيد :

أما أحمد بهاء الدين فقد كتب فى يومياته بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٧/٥/٢٦ يقول أنه سمع مرة صديقا يسأل الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق (بصفته زوج ابنة طه حسين) : هل ما زلت موافقا على شعار طه حسين أن التعليم حق كالماء والهواء ؟ وأن د. الزيات رد بسرعة : طبعا ، ولكن ليس الماء والهواء الملوث ! وهذا - فى نظر بهاء - يلخص القضية ، حيث لاحظ نفس ما لاحظناه وسنلاحظه وننبه عليه عدة مرات من أن البعض يخلطون - وأحيانا عمدا - بين مجانية التعليم وفساده .

وينبه بهاء إلى أن مجانية التعليم معناها أن التعليم حق للقادر وغير القادر ، وليس معناه أن يتلوث التعليم ويفسد . ليس معناه المقررات التى عفى عليها الزمن ، ولا السماح بالغش ، ولا السماح بتكرار مرات الرسوب أكثر مما ينبغى . وليس معناه أن تأتى نتيجة امتحان ما فى القطر بنسبة ٤٠٪ فتصدر تعليمات وزارة التربية برفعها إلى ٦٠٪ !! أى إنجاح الساقطين ! مجانية التعليم لا تتعارض ، بل تستلزم الشدة فى التعليم والتطور فى المناهج ، والتدريب المستمر للمدرسين والرقابة عليهم . المجانية هى فرصة متكافئة للجميع ، أما من لا يحشد لهذه الفرصة جهده أو من يقصر استعداده عنها ، فلا يجوز أن يبقى .

ويؤكد بهاء أن نفس الشىء لابد أن نتنبه إليه فى الجامعات . فالمجانية شىء ، وقبول الأعداد الكبيرة غير المؤهلة إطلاقا شىء آخر . المجانية معناها أن تكون

الفرصة للكفاءة لا للقدرة المالية . أما انهيار مستويات التعليم بسبب سياسات أخرى ، فهذا أمر مختلف ، ليس مقبولا استخدامه لضرب المجانية ، وإعادة التعليم حقا للقادر ماليا دون غير القادر . المجانية هى ديموقراطية الكفاءة لا ديموقراطية الوراثة ، أن ينال الفرصة المؤهلون لها عقلا وجهدا ، فتكون أقدار البلاد فى أيدى أكفأ أبنائها .

ويسخر بهاء من أن الحكومات تتعاقب باكية شاكية من مشكلة الأعداد الكبيرة فى الجامعات ، ولكنها لا تتخذ أى إجراء لتصليح المسار ، ويقول أصحاب الفكر الرجعى ، أنها المجانية ! أى بالعربى الفصيح : أعيدوا الجامعة للقلة القادرة ماليا ! أى عودة الفقراء إلى حياة البهائم ! ويحصر بهاء الحل فى أمرين :

أمر يحتاج إلى تغيير مفاهيم المجتمع بإعلاء قيمة العمل والإنتاج على قيمة الشهادة ، فالصراع العنيف للحصول على " ورقة شهادة " هو رد فعل عنيف لدى فئات اقترن حرمانها الطويل بالمهانة ، فهى تجد الكرامة فى ورقة الشهادة ، وقد آن لهذه الموجة أن تنحسر ، وكلنا مسئولون عن هذه المهمة . والأمر الثانى خاص بالدولة : أن تقرر كل كلية العدد المناسب لطاقتها : لمعاملها ومدرجاتها وأساتذتها ليكون التعليم تعليما ، ولا تقبل الدولة واحدا زيادة عن العدد .

رؤيتان : اقتصادية وقانونية :

وبمنطق اقتصادى واضح يناقش د حازم الببلاوى القضية فى مقاله المنشور بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٦/٧/٩ ، من حيث أن التعليم هو سلعة استهلاكية لا تتم دون تكلفة ، فمن الذى هذه التكلفة ؟ إن تحديد الإجابة عن هذا السؤال يقررها الإجابة عن سؤال آخر إذا اعتبرنا أن التعليم ليس مجرد سلعة استهلاكية ، وإنما هو كذلك سلعة استثمارية ، أى له عائد كبير ، فالذى يختص بالعائد هو الذى يدفع التكلفة . وهنا يؤكد د. الببلاوى أنه لا جدال فى أن المستفيد المباشر من خدمة التعليم هو طالب العلم نفسه وسواء فى ذلك ما يتعلق بزيادة قدراته الإنسانية وما يضيفه عليه التعليم من ازدهار فى شخصيته وتنمية فى قدراته أو ما يتعلق بزيادة قدراته الإنتاجية وزيادة فرصه للكسب فى المستقبل ، فالمستفيد الأول من التعليم هو طالب العلم ذاته ، ومن هنا فإن التعليم يعتبر سلعة أو خدمة خاصة .

ولكن التعليم يضفى آثاره على المجتمع قاطبة بزيادة الذوق والرقى والتحضر العام لمجرد الوجود فى وسط أكثر علما ومعرفة ٠ والتعليم باعتباره استثمارا لا يفيد صاحبه وحسب وزيادة دخله فى المستقبل وإنما يزيد من قدرات المجتمع الإنتاجية أيضا ، وأهم ما يميز فكرة السلعة أو الخدمة العامة هو أن منافعها لا تقتصر على شخص المستفيد منها مباشرة بل يجاوز ذلك ، إلى التأثير فى المجتمع المحيط به ٠ ولا شك أن انحسار التعليم لا يقتصر أثره على المتعلمين أنفسهم وإنما يؤثر وبشكل حاسم فى نوع ومستوى الحياة العامة كما يؤثر على قدرات المجتمع الإنتاجية ، وهكذا فإن التعليم ليس فقط سلعة خاصة تقدم لطالب العلم وإنما هى سلعة عامة تهم المجتمع بأسره ، وبالتالى فإن أداء هذه الخدمة لا يمكن أن يترك فقط لمجرد رغبات الأفراد ٠

والنتيجة التى ينتهى إليها د٠ حازم لا تخرج كثيرا عما سبق أن اشار إليه سابقوه ، لكن الجديد هو هذا التنظير الاقتصادى الجيد للقضية ٠

وقد استطلع محرر الأهرام فى عدد ١٩٨٧/٨/٢١، رأى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت فأكد أن مجانية التعليم لن تمس وإنما يمكن التفكير فى تنظيمها كدول أخرى لها ظروف مماثلة لنا بحيث أن المجانية كمبدأ وفكرة وأساس دستورى لا تمس ، ولكن فى الناحية الأخرى لابد أن يتمتع بها من يعمل ويدرس ٠٠ فالتفكير فى وسائل للتمويل يمكن أن يتم من خلال توعية الناس بالمشكلة الوطنية ، فمثلا يمكن إصدار نوع من السندات الوطنية لتمويل عملية التطوير التعليمى ، فكرنا فيها فعلا ، ويمكن من حصيلة هذه السندات جمع مبالغ قد لا تكون كبيرة ولكنها تسهم فى تمويل عملية المبانى على مستوى المحافظات وزيادة مرتبات المدرسين لكى لا يبحثوا عن الدروس الخصوصية

وعندما سأله المحرر عن إمكان ترشيد المجانية ، أجاب د٠ صدقى : يمكن التفكير فى ذلك ولكن من خلال دراسة ما يحيط بهذه القضية من كل الأطراف ، وعلى سبيل المثال ، فالطالب الراسب قد أعطى له سنة أو سنتين وبعد ذلك أفرض عليه رسما لدخول الامتحان من جديد ، فليست المسألة " سداح مداح" هكذا ٠ ويمكن التفكير أيضا

فى التعليم الفنى الذى يحتاج إلى معامل وآلات حديثة كأن أفرض رسما للمعامل مثلا لأن بلدنا ليست دولة غنية .

ومن زاوية القانون الدستورى تناقش د. سعاد الشرقاوى القضية فى مقال لها بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٦/٧/٢٤ . ويفيد المقال فى تقديم صورة لوضع مجانية التعليم فى دساتير عدد من الدول (الاتحاد اسوفيتى - يوغوسلافيا - ألمانيا الديموقراطية - الصين الشعبية - إيطاليا - ألمانيا الفيدرالية - مصر).وبالنسبة للولايات المتحدة فدستورها الصادر عام ١٧٨٧ لا يذكر شيئا عن التعليم ، ومن ثم فهو متروك للولايات تنظمه بالطريقة التى تراها ، مما أكسب التعليم الأمريكى تنوعا هائلا فى تنظيماته . وليس لانجلترا دستور مكتوب ، وقد ترك أمر التعليم لعدة قوانين ، وفقا لمراحل تاريخية ، تنظمه .

وما يهمنا من مقال د. سعاد هو تأكيدها على أن الدولة الحديثة تجد نفسها فى سباق على الصعيد الدولى مع الدول الأخرى لأن ارتفاع نسبة الأمية فى أى دولة يعتبر عقبة ويمثل خطرا ، فالدولة التى تهمل التعليم تعانى فى نموها الاقتصادى وتتعرض لمخاطر الخضوع لسيطرة أو وصاية الدول المسلحة بالعلم ، ولذلك فلا غرابة فى أن ينظر البعض إلى التعليم على أنه الوسيلة الحديثة لتحقيق الدفاع الوطنى (لاحظ ما نسب إلى د. بهاء الدين وزير التربية الحالى من أن دعوته بأن التعليم قضية أمن قومى إضافة غير مسبوقة) ، ومن ثم فإنه لا يقل أهمية عن التجنيد فى الجيش.

وتضيف د. سعاد بأن اهتمام الدولة لا يتوقف عند نشر مبادىء العلم وإنما يتعين عليها أن تعطى دفعة لكل صور المعرفة بدءا بالمعارف الأساسية وانتهاء بأسمى درجات العلم ، وأوجبت أن تسعى الدولة إلى تحقيق هذا الهدف بكل الوسائل ، ولا يكفى فى هذا المجال تشجيع تأسيس المدارس العامة والخاصة وإنما لابد أيضا من الاهتمام بتأسيس المعامل والمكتبات . لكنها من ناحية أخرى تنبه إلى أن اهتمام الدولة بالتعليم وحرصها على تحقيق أهدافه لا يعنى بالضرورة أن تتولاه بمفردها ، فدول العالم - باستثناء الدول الشمولية - تمزج بين دور الدولة ودور الهيئات المحلية ودور المؤسسات الخاصة فى القيام بالعملية التعليمية .

موقف د لويس عوض :

حقيقة لا بد أن تذكر ، وهى أن د٠لويس عوض كان من المفكرين القلائل الذين ساروا على درب د٠طه حسين من ضرورة أن ينشغل المفكر بقضايا التعليم ، واعتبارها من صميم الهموم الثقافية ، وأنها بالتالى لا ينبغى أن تترك للفنيين المتخصصين فيها وحدهم ، ومن هنا تأتى أهمية إثبات رأى الرجل فى مجانية التعليم ٠

وقد عبر د٠ لويس عوض عن موقفه فى القضية من خلال مقالات ثلاث كتبها فى الأهرام ، أيام ١٦،٢٣،٣٠ /٨/١٩٨٦، وأشار د٠ لويس أن الدافع إلى كتابة هذه المقالات ، ندوة عقدتها مجلة الأهرام الاقتصادى فى شهر يوليو حول مجانية التعليم ، حيث عقدت جلستين هامتين لأنها ضمت ممثلين ، أكثرهم على مستوى المسئولية وفى بعض الأحزاب الرئيسية ومعهم خبراء التعليم ، فاتخذت الندوة طابع الحوار القومى حول موضوع الساعة ٠ وحضر عن الحزب الوطنى الديموقراطى د٠ أحمد سلامة رئيس لجنة التعليم فى ذلك الحزب ، وإبراهيم شكرى فى الجلسة الأولى عن حزب العمل ، ود٠ حلمى مراد فى الجلسة الثانية ، وحضر د٠ صلاح العقاد عن الوفد ، كما حضرها بعض خبراء التعليم وفى مقدمتهم د٠ عبد السلام عبد الغفار وزير التعليم السابق ، وكان كاتب هذه السطور حاضرا كذلك ، لكن كاتبنا اكتفى بذكر من كان وزيرا !! ولم يشر كذلك إلى محمد فريد زكريا مندوب حزب الأحرار٠ ومن طريف ما يذكر أن منظم الندوة " رضا هلال " عندما دعانى للحديث فى الندوة قدمنى باعتبارى ممثلا لرأى حزب التجمع ، ويبدو أنه اعتمد فى ذلك على كثرة كتابتى فى هذه الفترة فى صحيفة الأهالى ، وكان لابد أن أنفى هذا فى حينه ٠

وأشار د٠لويس إلى أن الذى فجر هذا الحوار بعض التصريحات التى أدلى بها د٠على لطفى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت فى نادى الجزيرة – لاحظ خصوصية المكان والقضية المثارة – قبل شهرين (يونيو غالبا) تصريحات تركت انطباعا بأن قضية مجانية التعليم قد تكون موضع مراجعة ، وهى كلمة مهذبة ، كما عبر كاتبنا ،

للإلغاء أو التقييد ، مما أثار – ولا يزال يثير – لغطا فى الشارع المصرى . ولخص د.لويس أهم ما كان عليه اتفاق غالبيتنا فى هذه الندوة ، وهو الأمور التالية :

أولا – أن مجانية التعليم تعبير حضارى عما بلغه المجتمع من تقدم ، وأنها ركيزة من أهم ركائز الديموقراطية ، وأنها عنصر أساسى فى بناء إنسانية الإنسان ، وفى تعميق شعوره بالمواطنة ، وفى تنمية استعداداته وقدراته بما يعود عليه وعلى المجتمع بالتقدم المادى والمعنوى كاستثمار طويل الأجل .

ثانيا – أنه ليست هناك علاقة بين مجانية التعليم وبين ما نراه من تدهور التعليم فى مصر ، ذلك الذى يتمثل فى انصراف عدد رهيب من المعلمين إلى الدروس الخصوصية أو فرض مؤلفاتهم الجامعية بدلا من أداء واجبهم التعليمى على الوجه الأكمل ، وهو بمنزلة خلق سوق سوداء فى التعليم نتيجة لقصور الكوادر التعليمية عن الوفاء باحتياجات المدارس والجامعات من المعلمين .

ثالثا – أن موضوع الساعة ينبغى أن يكون إصلاح مسار التعليم المصرى وليس التفكير فى إلغاء مجانية التعليم التى لن نصيب منها إلا ردة المجتمع المصرى إلى عصور الظلام .

رابعا – أن التعليم المجانى فى مصر ليس سياسة طارئة أو بدعة جديدة ، ولكنه تقليد مصرى أصيل مستقر على الأقل منذ إنشاء الأزهر ، حتى بناء الدولة الحديثة فى عصر محمد على واضطلاع الدولة بالإنفاق على التعليم المدنى على المستويات كافة من المرحلة الابتدائية إلى التخصصات العالية والبعوث العلمية ، وأن مبدأ " إباحة " العلم والتعليم لم يظهر إلا بظهور المجتمع الطبقى فى عصر إسماعيل وبتغلغل السيطرة الأجنبية .

واستغرق الجزء الأكبر من مقال د.لويس بعد ذلك فى التأصيل التاريخى لفكرة التعليم الإلزامى المجانى وذلك من خلال ما يغرم به عادة وهو الرجوع إلى التاريخ الأوربى ، باعتبار أن هذا التعليم كان ثمرة الصراع الرهيب منذ الثورة الفرنسية بين

الطبقات المتوسطة المرتبطة بحضارة " البنادر" من مهنيين وحرفيين وتجار ورجال صناعة وأرباب خدمات مدنية ، تلك التى تسمى البورجوازية بشرائحها المختلفة ، مع الطبقة الأرستقراطية من أمراء الإقطاع والنبلاء وكبار الملاك فى الريف ممن يعتمد اقتصادهم على الزراعة واستغلال الفلاحين فى الزراعة .

وبعد تحليله التاريخى ينتهى إلى أن التعليم الآن ليس مجرد حق من حقوق الإنسان ، ولكنه واجب وطنى وإنسانى . إنه المدرسة الأولى التى يتكون فيها الإحساس بالمواطنة وبالمساواة بين المواطنين وبالتكافوء فى فرص الحياة والتقدم ، والجاهل اليوم يعد عبئا على المجتمع وقوة من قوى التخلف التى تشد المجتمع إلى الوراء وتعرضه لتفشى الأمراض الاجتماعية والخرافات الفكرية والسياسية فضلا عن البدائية فى الإنتاج والخدمات والقيم والسلوك ، وهى كلها مجلبة للفقر ولقلة الحيلة بين أمم الأرض .

ويشن كاتبنا حملة شعواء فى نفس المقال على المواقع الاجتماعية العالية التى ترتفع منها خصوصا ، أصوات المطالبة بحجب العلم عن أبناء الفقراء ، إلا إذا كانوا من العباقرة والموهوبين ، فمثل هذه الشرائح الموسرة تحاول بقوة المال أن تطمس حقائق الحياة فى بلادنا ، فالكثيرون من أبناء هذه الطبقات الذين يذهبون إلى مدارسهم وجامعاتهم فى سياراته الخاصة يمثلون العبء الحقيقى على التعليم المصرى لأنهم يقضون أكثر ساعات الدرس فى ما يسميه لويس عوض " الصرمحة " بين النوادى والحفلات والملاهى وصالات الديسكو " وسبسبة " الشعر والجرى وراء البنات أو الأولاد ومغامرات السيارات والإنفاق عن سعة .

ويعلو صوت د.لويس عاليا محذرا بعبارات قوية من الخطر الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث نتيجة إلغاء مجانية التعليم ، فالذين يبيتون حرمان الفقراء من المساواة فى حق التعليم وفى حقوق الإنسان عامة إنما يلعبون بالنار ، فحين تقع الواقعة وتفزع الصفوة إلى عامة الناس ليحملوا السلاح دفاعا عن الوطن ، فلن يجدوا إلا أصفارا لا تعرف كيف تدافع عن نفسها أو عبيدا عصاة يهمهمون : وماذا نملك فى هذا البلد حتى نضحى له بالحياة ؟ هناك منطق صارم فى الحياة يقول : بقدر ما تزرع تحصد ، وبقدر

ما تعطى تأخذ ، وليس هناك وطن حربغير مواطنين أحـرار متسـاوين فـى الحقـوق والواجبات بصرف النظر عما يملكون أو لا يملكون ٠

وفى مقاله الثانى توسع د٠لويس طويلا فى الحديث عن أخطاء ثورة يوليـو فـى التعليم ، مما جعل الجمهرة الكبرى من أبناء الشعب لا تجد أمامها تعليما جيدا تستطيع الاستفادة منه ، بينما استطاع من يملكون أن يعوضوا ذلك بشراء التعليم عـن طريـق الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة مما سوف نتناوله فيما بعد ٠

وقد علق د٠ أحمد بدران مستشار وزير الصحة فى أهرام ١٩٨٦/٩/٣ على بعض ما قاله لويس عوض مشيرا إلى أنه نتيجة لقصور الميزانية التى يمكن للدولة إنفاقهـا على التعليم فقد انحطت العملية التعليمية ، فما المانع أن يساهم القادرون فـى تحمـل عبء نفقات تعليمهم ؟ إنه من الخطأ أن نرفض ذلك تمسكا بما يسميه الكاتب " شعارات بالية " ! ثم ينبه الكاتب د٠لويس بأن التعليم الذى هو حق من حقوق الإنسان وواجـب وطنى وإنسانى إنما هو التعليم الأساسى اللازم لتكوين المواطن الصالح ، وليس التعليم العالى المتخصص الذى يؤدى إلى تخريج فئات متعطلـة لا تحتـاج إليهـا الدولـة ٠ وبالنسبة للعبارة الأخيرة التى ختم بها د٠لويس مقاله الأول ، يعقـب د٠بـدران بـأن أغلبية هذا الشعب تدعو إلى وطن فيه يتكافل المواطنون ويدفع من يملك فى سبيل مـن لا يملك ٠

ومع أن المقال الثالث قد خصص للحديث عن التعليم فى بريطانيا لنرى كيف تعامل الإنجليز مع القضية ، إلا أن أهميته تتأتى من أنه يقدم دليلا دامغا يبدد حجـة البعـض الذين يزعمون أن الدول الكبرى المتقدمة التعليم فيها ليس مجانيا إلا فى حدود ضيقة ، مما جعله تعليما متميزا أفاد فى قيادة البلاد على طريق التقدم ، ولويس عوض يسـتمد بياناته من آخر تقرير حكومى عن التعليم الإنجليزى متاح حتى ذلك الوقت ، وعنوانه " التعليم فى بريطانيا لعام ١٩٨٤ ٠

فقد كان فى بريطانيا نحو ٣٥,٠٠٠ مدرسة من مدارس التعليم العـام تضـم نحـو ١٠,٥ مليون تلميذ وطالب يتعلمون جميعا بالمجان ما بين سن الخامسـة والسادسـة

عشرة ، وعشرون فى المائة من الإنفاق على التعليم العام فى بريطانيا تتكفل به الدولة من ميزانية الحكومة المركزية مباشرة بينما تتكفل المحافظات أو المقاطعات كما يسمونها بنسبة ثمانين فى المائة من ميزانية الإنفاق على التعليم العام ، وسواء كان الإنفاق على التعليم العام من الخزانة العامة أم من أموال الحكم المحلى فى المحافظات فكله مال عام نابع من الدولة ولا مكان فيه للاستثمار الفردى أو الاستثمار الرأسمالى فى التعليم ، وهناك ٢٥٠٠ مدرسة (نحو ٧٪) "مستقلة " بمصروفات ، ومع ذلك فهى تتلقى المعونات والمنح من الحكومة المركزية ومن إدارات الحكم المحلى فى المقاطعات .

ويعقب كاتبنا الكبير على ذلك بأن أبناء الأصول فى مصر إذا كانوا يخشون على أخلاق أبنائهم من مجاورتهم لأبناء البسطاء وأبناء الرعاع ، فبمقياس المال فى زمن الانفتاح يجب أن يذكروا أنه مقابل كل ثرى من أبناء الأصول هناك عشرة أثرياء من أبناء السباكين والنقاشين والميكانيكية والتجار ولصوص الدعم والمناطق الحرة وأصحاب البوتيكات والبقالين والجزارين والفاكهانية و" المعلمين " المقاولين ، وأكثرهم من الأميين ، فضلا عن أبناء تجار العملة والمخدرات ، ولم يبق من الفقراء أحد إلا العمال وأجراء الريف وطبقة المتعلمين من موظفى الحكومة والقطاع العام ممن لا تمتد أيديهم إلى المال الحرام . هذه الملايين من المواطنين سوف تنقصم ظهورها لو مست مجانية التعليم العام ، ويكفى ما هى فيه من بلاء بسبب استفحال الدروس الخصوصية .

حملة إبراهيم سعدة :

المستقرىء لما كانت عليه صحافة الأمس يستطيع أن يلمس فيها بكل وضوح أن كثيرا ما توحد فيها " الصحفى " مع " الكاتب المفكر" ، كما كنا نرى لدى د. هيكل ، ود. طه حسين ، وأحمد لطفى السيد ، ومن هنا فإن أحدهم عندما كان يقود حملة صحفية ، كان لها وزنها التاريخى ، فضلا عما كانت تؤدى إليه من تغيير فى مجريات الأحداث . أما فى صحافة اليوم فإننا أصبحنا نرى - غالبا - انفصاما واضحا بين " الصحفى " و " المفكر" ، بحكم متغيرات كثيرة ليس هنا مكان بيانها . ومع ذلك فبعض صحفيى اليوم ممن لا يمكن أن يحسبوا " مفكرين " أصبحت لديهم القدرة على شغل

الرأى العام بما يكتبون ، لا لما تمثله من " وزن فكرى " ، وإنما بحكم تبؤهم لمواقع صحفية مرموقة ، ومن الأمثلة على هذا " إبراهيم سعدة " رئيس تحرير أخبار اليوم ، فبحكم ما لهذه الجريدة من تاريخ مرموق فى تاريخ الصحافة العربية ، ومن ذيوع وانتشار ، تمتلىء الدنيا صخبا وانشغالا بما يكتبه صاحبنا .

ففى سلسلة من المقالات بدأها بالعدد الصادر فى ١٩٨٧/٧/١٨ شن صاحبنا حملة ضارية ضد مجانية التعليم ، وكان عنوان السلسلة " ماذا ننتظر خلال السنوات القادمة " وكان ذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر القومى للتعليم فى عهد د. أحمد فتحى سرور الذى قدم لهذا المؤتمر الوثيقة التاريخية المعنونة ب" استراتيجية تطوير التعليم فى مصر " . وقد تصدر المقال الأول رسم للدكتور سرور ، مكتوب تحته " شجاعة فى المواجهة طالما خاف منها من سبقه " !!ويثير هذا التعليق لدى كاتب هذه السطور بعضا مما لابد من ذكره هنا ، ففى الغالب أن الدافع إليه هو ما جاء فى توصيات هذا المؤتمر خاصا بمجانية التعليم .

إن الحق الذى ينبغى ذكره هنا أننى كنت رئيسا للجنة " ديموقراطية التعليم " وهى إحدى اللجان الكبرى الرئيسية فى المؤتمر ، والتى كانت قضية مجانية التعليم أحد قضاياها . كان معظم الذين حضروا النقاش فيها هم من أصحاب المدارس الخاصة ، فاختلف الرأى بخصوص القضية ، ولهذا لم نستطع أن نتفق على توصية بعينها ، فما كان منا إلا أن سجلنا أنه قد برز اتجاهان : مع وضد ، لكننى فوجئت عند قراءة التوصيات العامة النهائية بالتركيز فقط على الرأى السلبى بخصوص مجانية التعليم ، إلى الدرجة التى جعلتنى أسارع بأن أرسل فى التو بطاقة صغيرة الى د.سرور وهو على المنصة أشير له إلى ذلك ، لكنه استند ، مع الأسف ، إلى حق اللجنة العامة فى الصياغة النهائية للتوصيات !!

ثم تجىء مقالات سعدة ليحاول الإيحاء بأن القائلين بالمجانية هم " الأقلية الصارخة " ، وأن القائلين بغير ذلك هم من " الغالبية الصامتة " ، وأى منصف إذ يتذكر أن أغلبية الجماهير هم من الفقراء الذين يجدون لقمة عيشهم بصعوبة بالغة ، لا يمكن أن يتصور أن يكون رأى هؤلاء أن يكون التعليم غير مجانى ! ويرى سعده أنه اضطر إلى إثارة

القضية من وجهة النظر التى تركز على سلبيات المجانية ، لأن الأمر لم يعد يحتمل السكوت عليه ، ولم لا ؟ ألم يصبح الزمن هو زمن الأغنياء ؟ ألم تتعزز مراكز قوتهم فى النظام السياسى والاقتصادى ؟ ألم تبدأ الطبقة الوسطى فى التآكل وتتكاثر جموع الفقراء الذين لا حول لهم ولا قوة ؟ إنه ينعى على سنوات سابقة كان فيها شجعان قالوا رأيهم بصراحة فى مجانية التعليم " فنالهم ما نالهم من تقريع ، وتجريح ، وتشهير ، ما زالت تلاحقهم حتى هذه اللحظة إرهابا لهم ، وتحذيرا لمن يحذو حذوهم ! "

وهو يبدأ مقالاته بالاعتراف بعدد من مميزات المجانية ، وفى مقدمتها : " فلم يكن من المعقول أن يتاح لأبناء الأثرياء وحدهم فرصة التعليم ، وفرصة تولى المناصب العليا ، وفرصة إدارة الدولة لصالح الطبقة التى ينتمون إليها ، فى نفس الوقت الذى يحظر فيه على أبناء الفقراء والمعدمين أن يلتحقوا بالمدارس والجامعات لاستحالة تحمل تكاليفها وأعبائها . وكم من أبناء الأثرياء فشلوا فى دراساتهم . وكم منهم تخرجوا فى جامعاتنا وكانوا وصمة عار فى تاريخ تلك الجامعات . وفى نفس الوقت الذى تخرج فيه أبناء الفقراء – فى تلك الجامعات – وكانوا علامة مضيئة لتلك الجامعات ، وواصلوا دراساتهم العليا ، وتولوا أعلى المناصب بكل الكفاءة وبكل الاقتدار" .

وبعد ذلك يبدأ سعده فى لطم الخدود وشق الجيوب والعويل والنحيب أمام كم من مشكلات التعليم وأمراضه فى مصر وأوجه الخلل والقصور على اعتبار أنها من فعل فاعل مجرم يجبب القبض عليه ، هو " مجانية التعليم " : " إن الحاصل على شهادة الابتدائية لا يستطيع أن يكتب جملة صحيحة باللغة العربية ، وأن خريج المدرسة الإعدادية لا يملك أن يكتب خطابا سليما – لغويا – بسهولة ، وأن الحاصل على الشهادة الثانوية لا يتذكر ما سبق أن حفظه صما للمواد التى درسها والتى نجح فيها ، وأن خريج الجامعة لا يعرف كيف يسطر رسالة بلغة عربية سليمة ، ولا يستطيع – أيضا – أن يتحدث بجملة أجنبية مفهومة ! " وحبذا لو راجعنا الأستاذ سعده اليوم – ١٩٩٨ – لنسأله : وهل يستطيع هذا – إذا استثنينا التحدث بلغة أجنبية – الذى تخرج من مدارس اللغات والتى هى بمصروفات ؟ الإجابة هى بالنفى ، لسبب بسيط أن هذا

الخلل التعليمى الذى راحوا يعلقون قميصه على شماعة المجانية ، إنما هو نتاج عوامل أخرى .

أما المقالة الثانية المنشورة بالعدد اصادر فى ١٩٨٧/٧/٢٥فتحمل عنوان " مجانية سوء التعليم " !! وهى بمساحة ثلاثة أعمدة من أخبار اليوم ، كلها حملة شعواء على ما أطلق عليه " أثرياء الاشتراكية " وكيف أنهم هم الذين يتباكون على مجانية التعليم . والذى لابد أن يتبادر إلى الذهن أيضا : ألا يتباكى عليها بالدرجة الأساسية الملايين من فقراء المصريين والذين يشكلون الغالبية؟ وإذا كان هناك هذا النفر ممن سماهم بأثرياء الاشتراكية ، فمتى ظهر هؤلاء ؟ فى عهد الاشتراكية أم بعد الانتقال إلى عهد الرأسمالية ؟ إنه يقصد - غالبا - بعضا ممن كانوا من أعلام العهد الناصرى ، وهؤلاء عندما اشتغلوا بعالم التجارة وأثروا ، لم يكن ذلك إلا بعد مع بداية عهد الانفتاح ، ومن أشهرر النماذج الأولى التى كان يشار إليها بشىء من السخرية " أشرف مروان " حيث كان يشار إليه ، بملايينه المتعددة بأنه زوج ابنة زعيم الاشتراكية جمال عبد الناصر ، وينسون أن ثراءه لم يظهر إلا بعد سنوات من حكم السادات !

وفى المقال الثالث المنشور بالعدد الصادر فى ١٩٨٧/٨/١المعنون ب" .. وأصبحنا كالنعامة " يتشعب كالعادة فى أحاديث جانبية ناقلا عن أستاذة يقول أنه يعرفها تشكو من أنها تدفع لابنتها الصغيرة ثلاثة آلاف جنيه فى الحضانة ، فى حين أن شقيقتها الكبرى التى تدرس بكلية الطب لا يدفعون لها أكثر من خمسة جنيهات فى السنة ، ثم يقول " .. فتدهور التعليم المجانى دفع كل من يحرص على مستقبل أولاده للجوء إلى المدارس الخاصة متحملا فى ذلك ما يصعب احتماله ، هربا من المدارس الحكومية ، فشتان ما بين مستوى التعليم فى هذه وتلك " . وبعد ذلك يعرج على الدروس الخصوصية وكيف أصبحت مكلفة للغاية ، وأنها نتيجة طبيعية كذلك للتعليم المجانى ، وهو ينسى أن الطلاب فى المدارس الخاصة عموما ومدارس اللغات خصوصا يتلقون حاليا دروسا خصوصية بأسعار فاحشة ، فهل بعد هذا نقول أن الدروس الخصوصية من توابع التعليم المجانى ؟

ويواصل سعده فى مقاله الرابع الـــذى لـــم ينشـــر إلا فـــى العـــدد الصـــادر فـــى ١٩٨٧/٩/٥- بسبب انشغاله قبل ذلك بسبب أحداث الإرهاب !! - ويركز هـــذه المـــرة على تكديس الجامعات بالطلاب ، فى ظل مجانية التعليم كى يتعلموا تعليما لا صلة لـــه باحتياجات البلاد ، ويتخرجون عاطلين مصابين بالإحباط ! ومرة أخرى : وهل يتعارض مع المجانية أن يتطور التعليم ليصبح أكثر تلبية لاحتياجات البلاد؟

كما أنه يستند إلى سلبية أخرى ليست من نواتج المجانية ، بدليل أنها كانت قائمـــة من قبل ، أيام أن كان التعليم بمصروفات ، ألا وهى أن يتصور ابن المزارع - مثـــلا - الذى يتعلم بالجامعة أنه من العيب أن يواصل مهنة أبيه مستفيدا مما تعلمـــه ، فهـــذه سلبية شهيرة فى تعليمنا نتيجة سوء التخطيط لبرامج التعليـــم ، فضـــلا عـــن تـــراث اجتماعى قديم معروف أيضا يجعل الاحترام والتقدير لمن كانوا يسمون بأصحاب الياقات البيضاء واحتقار المشتغلين بالعمل اليدوى ، بدليل بدء تغير جذرى فى هـــذا الجـــانب بالذات نتيجة تحولات تكنولوجية واجتماعية ، مع المجانية - دســـتوريا - مـــا زالـــت قائمة !!

وفى مقاله الخامس بعنوان " التماس .. ومع عدم المساس " يتابع سعده الحديـــث عما يعانيه خريجو الجامعات المصرية من بطالة ، مواصلا تأكيده أن ذلك مـــن نتـــائج مجانية التعليم ، بانيا ذلك على ما قاله من وصول خطابات إليه من عدد مـــن نـــاجحى الثانوية العامة وكيف أنهم كانوا يتمنون الالتحاق بأية دراسة عالية ، لكن ما ســـمعوه ممن سبقوهم ممن تخرجوا من خيبة أمل فى مستقبلهم يجعلهم يتساءلون : " فهل هـــذا هو الهدف الذى كان وراء الأخذ بمجانية التعليم ؟ وهل هذا هو المصير الذى أعده لنا عبدة الشعارات - كما وصفتهم بحق فى مقالك الأخير (!!) - لنتحول إلـــى عـــاطلين ، وتفقد بلادنا جهد وعرق وشباب مئات الآلاف من خريجيها سنة بعد أخرى ؟"

ويطالب سعده بالاكتفاء بما لدينا من مدارس مجانية وجامعات وعدم إنفاق ميزانيات لإنشاء مدارس وجامعات أو كليات جديدة ، وبدلا من ذلك توجيه الإنفاق إلـــى إنشـــاء معاهد عالية ومدارس للتعليم الفنى ، مع التيسير فى الإنفاق على مـــا تســـتلزمه مـــن مقومات الإنشاء والتجهيز .فهل لا يدرى سعده أن الإنفاق على هذا النوع من التعليـــم

يعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما يتطلبه التعليم العام ؟ وكيف يستقيم هذا مع القول بأن تدهور التعليم ناتج من قصر يد الحكومة فى الإنفاق نتيجة قلة الأموال ، وأن قلة المال هذه هى بدورها نتيجة مجانية التعليم ؟ فلم لا ينفق إذن على تحسين وتطوير التعليم القائم ؟ ثم إن الوزارة سارت على الطريق الذى روج له سعده واشتهر فى سياسة سرور أن التعليم الفنى أصبح يستقبل ثلثى خريجى الإعدادية ، فهل صلح حال التعليم ؟ أم أن ما حدث هو توسيع قاعدة التعليم الفنى ليستوعب أبناء الفقراء الذين عجزوا عن توفير دروس خاصة لأبنائهم لتخلوا الجامعات لأبناء القادرين ؟

ويعلو صوت سعده : " مجانية التعليم التى نطالب بها .. هى فقط للذين يهمهم مستقبلهم ومستقبل بلادهم . هى فقط للذين يبذلون الجهد والعرق لتنمية مجتمعهم اقتصاديا وصناعيا وزراعيا . هى فقط للذي ينهى دراسته فيجد فرص العمل تتفتح أمامه ، والمصانع تتخاطفه ، والأرض الزراعية تنتظر خدماته . هى فقط - أيضا - للذى يؤمن بأن العمل عبادة ، وأنه بقدر ما يعطى بقدر ما يأخذ ، وأنه لا فائدة من وظيفة صورية لا يتحمل مسئوليتها ولا كرامة لمن يتقاضى راتبا عن عمل لم يقم به ". ويبدو أن سعده نسى أن التعليم الجامعى يضم كذلك تعليما فنيا فى كليات الهندسة والزراعة والتجارة ، فضلا عن الطب والصيدلة والعلوم والعلاج الطبيعى والتمريض والتربية الرياضية ، فكله تقريبا تعليم فنى ، حتى كليات الآداب والحقوق من الضرورى أن يكون التعليم فيها تطبيقيا عمليا بجانب التأصيل الأكاديمى .

ويختم سعده سلسلة مقالاته بمقال سادس بعنوان " الثورة التى نريدها " بالعدد الصادر فى ١٩٨٧/٩/١٩ مرددا ما كتبه فى المقالين السابقين ، والجديد هنا - وربما كان مضحكا حقا - مطالبته بإجراء امتحان لمن ينتهى من الدراسة الابتدائية (ألا يجرى ذلك الامتحان فعلا ؟) ويريد أن يلتحق بالتعليم الإعدادى ، فإذا نجح بتفوق ألحق بالتعليم الإعدادى ، وإلا فليحق بتعليم إعدادى فنى ، ناسيا أن مختلف الدراسات قد أكدت سوء التفكير فى التبكير فى التعليم الفنى ، إلى الدرجة التى يرى فيها كثيرون الآن تفضيل تأخيره ، حتى بعد انتهاء التعليم الثانوى ، نظرا للحاجة الماسة للارتفاع المستمر للقاعدة الثقافية العامة المطلوبة اليوم وغدا ممن يتعلمون تعليما فنيا تكنولوجيا .

المجانية فى التعليم الجامعى :

ويدلى الصحفى الكبير جلال الدين الحمامصى بدلوه فى عموده اليومى بجريدة الأخبار " دخان فى الهواء" فى العدد الصادر فى ١٩٨٨/١/٧ واصفا القضية بأنه قد أصبحت سلعة تجرى حولها المزايدات الرخيصة دون تفكير فى الانتقال بها إلى مرحلة جديدة ، مرحلة لا تلغى فيها مجانية التعليم ، بل تنظم ، وذلك بوضعها على مسارها الصحيح واختيار أنسب الوسائل " وأكرمها " لإعطاء كل طالب غير قادر على أداء الرسوم الدراسية حقه الكامل فى المجانية دون حاجة إلى استخراج ما أسماه البعض " شهادة فقر " .

ثم يؤكد الحمامصى أننا لا نريد الرجوع إلى الوراء ولكنا نسعى نحو التطلع إلى إعادة البناء ، وما من بناء يقدر له البقاء والرسوخ إلا إذا شاركت فى إقامته العقول التى تعرف " وعقولنا المتخرجة فى الجامعات لا تعرف إلا القليل ، لأن الفرص ليست متاحة لها كى تتعلم جيدا .. التعليم الذى يساعدها على أن تحقق لذاتها وبلادها ، ما حققته العقول المصرية التى هاجرت إلى بلاد العالم هربا من أوضاعها الداخلية ، فوجدت الفرصة لتطور تفكيرها وتنطلق إلى خدمة " مجتمع الغرباء " ، وكان أولى بنا الاستفادة منها لو أنها وجدت فى جامعات مصر ما وجدته فى جامعات العالم " . الحمامصى إذن لا يقدم رأيا محددا وإنما هو يدعو إلى التصدى بجرأة وشجاعة ووطنية لما يتصل بجوانب قضية التعليم التى فجرتها مسألة المجانية .

وعلى امتدا أربع صفحات تطرح مجلة أكتوبر فى عددها الصادر فى ١٩٨٨/١/١٧ سؤالا يتصل بالتعليم الجامعى هو : " القادرون يدفعون أو لايدفعون " ؟ إنه من تلك الأسئلة التى ترسم للمجيب اتجاه الإجابة ، فهو سؤال موجه ، إذ من الطبيعى أن تجىء الإجابة بالإيجاب . وقد طرحت المجلة السؤال على عدد من مسئولى التعليم الجامعى بمناسبة فتح ملف مجانية التعليم تحت قبة البرلمان وعلى منصة مجلس الشعب .

كانت معظم الإجابات تدور فى نفس فلك ما سبق أن عرضنا له من آراء وأفكار ، ويستوقفنا قول د. رمزى الشاعر الذى كان نائبا لرئيس جامعة عين شمس من أنه

أصبح يخجل أمام الأساتذة الأجانب من أوضاع الجامعة المصرية ، فواحد منه ذهل عندما عرف أن عدد الطلاب بجامعة عين شمس بلغ ١٢٠ ألف طالب ، ولم يصدق أن طلاب كلية التجارة وحدها ٣٦ ألف طالب " .. تحولت الدراسة الجامعية إلى " تهريج " .. الخريج المصرى الذى كان مفخرة لمصر فى كل مكان أصبح غير معترف به فى الجامعات العريقة " .

وقال د. عبد الرازق حسن رئيس جامعة أسيوط أن عنده فى الجامعة دار حضانة لأبناء أعضاء هيئة التدريس ، كل عضو يدفع سنويا ١٥٠ جنيها لابنه ، بينما يدفع طالب الجامعة خمس جنيهات " فهل هناك مهزلة أكثر من ذلك ؟" ومن هنا فقد طالب بألا يتمتع بالمجانية إلا من يزيد مجموع درجاته ٨٥٪ فما فوق . أما د. محمود الريس رئيس جامعة المنيا فقد أكد أننا إذا فتحنا باب قادر وغير قادر فسوف ندخل فى متاهات .. أولا ، كيف سنحدد القادر وغير القادر ؟ ثم إن الدستور لم يشر إلى هذا التقسيم ، بل نص على أن المجانية للجميع .. أيضا القادر قد يقول : أنا أدفع الضرائب المقررة ، لماذا تريدون منى أكثر من ذلك ؟! من هنا فالحل العملى الذى اقترحه " الريس " هو السماح بإنشاء جامعات خاصة .

ونظر د. السيد حسانين إلى القضية من زاوية التمويل فتساءل : لماذا لم نعد نرى مثلما كنا نرى فى سنوات سابقة أناس يتبرعون بالأموال لمؤسسات التعليم ؟ لقد كانت هناك " أوقاف " لصالح الجامعة . وطالب كذلك بأن تتحول مراكز البحوث بالجامعات إلى مؤسسات إنتاجية ، كما اقترح أن تتوقف الدولة عن توظيف خريجين جدد فى الجامعات بعد أن وصل التضخم الإدارى بها إلى درجة غير معقولة .

وأشارت د. نخلة مرتجى بتجارة حلوان إلى تجربة الكلية فى تدريس المواد باللغة الإنجليزية للطلبة خريجى مدارس اللغات ، مع تحصيل مبلغ ٣٠٠ جنيها من كل طالب تحت بند رسوم تعليمية ، فتجمعت حصيلة كبيرة أمكنهم بها أن يشتروا آلات عرض ووسائل إيضاحية وآلات تصوير مستندات متقدمة ، داعية إلى مد التجربة إلى كليات أخرى .

وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بأن يظل التعليم الجامعى طوال المرحلة الجامعية الأولى مجانا وأن تلغى المجانية بالنسبة لطلاب الدراسات العليا . كذلك طالب بالسماح بإنشاء جامعات خاصة .

ولفتت د. فوزية عبد الستار الأستاذة بحقوق القاهرة النظر إلى أن ما يطرحه البعض بأن يتحمل القادرون أعباء تعليمهم المالية فيه مخالفة للدستور من حيث مبدأ " المساواة " بين أبناء الوطن الواحد الذى نصت عليه المادة (٤٠) . وتحدث آخرون رددوا أفكارا سبق عرضها ، منهم عاطف العراقى أستاذ الفلسفة بآداب القاهرة ، ود. زينب شاهين بالجامعة الأمريكية ، ود. شفيق بلبع مقرر شعبة التعليم الجامعى بالمجلس القومى للتعليم ، ود. يحيى البطاوى عميد طب قصر العينى ، ود. أحمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ود. عادل عازر بنفس المركز، ود. فرج فودة .

ويكتب د.كمال نجيب فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٩ مقالا بعنوان (حق التعليم بين الدستور والخصصحة) دفاعا عن مجانية التعليم الجامعى ، وذلك تعليقا على تصريح للدكتور فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة فمجلة حواء الصادرة فى ١٩٩٨/٩/١٢ بأن " أسلوب إجراء البحث العلمى فى مصر يحتاج إلى دراسة ، إذ يتطلب إنجازه أن نرشد مجانية التعليم فى الدراسات العليا " . ولفت كاتبنا الأنظار إلى تصريح مشابه قال به د.فتحى سرور فى مجلس جامعة القاهرة سفى شهر يوليو ١٩٩٨ حيث أكد أن " مرحلة الدراسات العليا ليست مرحلة تعليمية ، بل هى مرحلة إعداد للبحث العلمى ، وبذلك لا يجب دستوريا إخضاعها للمجانية ، ويمكن ترشيد مجانيتها " .

ويعبر كاتبنا عن شعوره بالمرارة والأسى لأن الحكومة تطرح خطابا سياسيا يشير إلى تفسير جديد مخيف لمبدأ مجانية التعليم يفيد الانسحاب من دائرة التعليم بخطى وطيدة ، مشيرا إلى أن التعبير عن هذا جاء بليغا فى وثيقة " مبارك والتعليم " ، نظرة إلى المستقبل " الصادرة عن وزارة التعليم عام ١٩٩١ ، حيث أكدت مفهوم " ترشيد المجانية " ، ووضعت أسسا لهذا الترشيد فى جميع مراحل التعليم ، ومنها فرض رسوم

جامعية على طلبة الدراسات العليا . وأكد د.كمال أن الواقع الفعلى يؤكد أن مفهوم المجانية أضحى شعارا أجوف ، وأخذ يتآكل بالتدريج بعد ما خصخصت قطاعات واسعة من التعليم العالى وحوصرت المجانية عملا بمبدأ التحرر الاقتصادى وآليات السوق الحرة ، الأمر الذى جعل المواطنين يتحملون تكلفة التعليم من خلال صور عديدة حصرها الكاتب فيما يلى :

- زيادة الرسوم الدراسية والجامعية ومضاعفة رسوم الامتحانات ، ولا شك أن هذا ينقل التعليم إلى تعليم بمقابل ، وليس تعليما مجانيا .
- السماح للمعاهد العليا والجامعات الخاصة بالدخول فى سوق التعليم العالى جنبا إلى جنب مع مدارس اللغات الخاصة والحكومية الخاصة .
- التوسع فى نظام الانتساب الموجه فى الجامعة المصرية ، وهو نظام تعليمى يقوم على مبدأ المصروفات الجامعية .
- إنشاء إقسام علمية داخل الجامعات الحكومية للتدريس باللغات الأجنبية ، والالتحاق بها بمصروفات مرتفعة .
- التوسع فى نظام التعليم الجامعى المفتوح فى إطار الجامعات الحكومية ، وهو نظام التعليم العالى الخاص الذى يستند ايضا إلى مبدأ المصروفات الجامعية .

ويعلن كاتبنا فى نهاية هذا المقال المتميز ما يعد تعبيرا عما أسماه بحق " وجهة النظر الوطنية " ، والتى ترى أن الموقف المعادى لمبدأ مجانية التعليم يحتاج إلى مراجعة ، ويحتاج أكثر من ذلك إلى مزيد من الحوار المخلص البناء الذى يستهدف الإحاطة بجميع الأبعاد المتعلقة بالموضوع ، إذ لابد أولا من تقدير عواقب وتداعيات الاتجاه بتعليم الناس فى سوق العرض والطلب تقديرا سليما ، والتفكير بوعى عميق فيما يمكن أن يلحق بالتعليم الجامعى ومعاييره حيين يترك للسوق المفتوحة .كما أننا مطالبون بإجراء حسابات علمية دقيقة عن التكاليف التى ستتحملها مختلف الشرائح الاجتماعية مقابل الحصول على التعليم ، ومدى قدرتها على تحمله فى ظل عواصف الخصخصة ، وما لايقل عن ذلك أهمية أن نحسب بدقة قيمة الأضرار الاجتماعية والخسائر العلمية التى تحدث نتيجة استبعاد فريق من فقراء الطلاب الموهوبين فى مجال الدراسات العليا والذين لا يستطيعون دفع تكلفتها الجديدة .

إغلاق ملف الحوار حول المجانية !

ثم يعلن " لبيب السباعى " مسئول التعليم بـــالأهرام ، بـــالعدد الصـــادر فـــى ١٩٨٨/١/٢٢ عن ندوة ضخمة مغلقة استغرقت المناقشات فيها سبع ساعات ، أعلنـــت بعدها إغلاق ملف الحوار حول مجانية التعليم . ومن المهم إثبات أسماء الذين حضروا هذه الندوة التى دعا إليها الدكتور سرور وزير التعليم وقتئذ :

د. أحمد خضير رئيس جامعة قناة السويس - أحمد بهاء الدين - د. أسامة الباز - د. إسماعيل صبرى عبد الله - أنيس منصور - د. زكى نجيب محمود - سعيد سنبل - د. سليمان حزين - د. صوفى أبو طالب - د. عبد الحليـم منتصـر - د. عبـد السلام عبد الغفار - د. لويس عوض - د. محمد زكى شـــافعى - د. محمـد سـيد طنطاوى - د. واصف عزيز - د صلاح قطب .

وقد انتهى المجتمعون إلى ما يلى :

" أجمع السادة أعضاء الندوة على التمسك بمبدأ مجانية التعليم وإغلاق ملف الحديث فيها باعتبار أن التعليم جزء من العملية الإنتاجية فى المجتمع وليس إنفاقا استهلاكيا ، والإنسان هو المحرك الأول للإنتاج ، ولن نستطيع أن نتركه دون تعليم ، لذلـــك فـــإن التعليم واجب كالخدمة العسكرية ، وليس مجرد حق فقط لأن الذى يديـــر الإنتـــاج هـــم البشر ، وإنتاجية هؤلاء البشر محكومة بمدى ما يدركونه من معارف وما يتقنونه مـــن مهارات ... ولكن ... أعضاء الندوة يؤكدون أن إغلاق ملف الحديث فى مجانيـــة التعليم لا يعنى عدم مناقشة قضية التمويل والتى ينبغى فصلهـــا تمامـــا عـــن قضيـــة المجانية ، وأن التمويل ليس على حساب المجانية "

فهل تم إغلاق ملف المجانية فعلا ؟ كلا ، ففى نفس الشـــهر ، وبعـــدد الأهـــرام الصادر فى ٨٨/٧/٣١ ، ينشر رابح لطفى جمعة ، المستشار بالمحكمة الدستورية العليا عن " الضوابط الدستورية لمجانية التعليم " ، فهو يؤكد على ضرورة فهم المـــادة ٢٠ من الدستور التى تنص على مجانية التعليم فى مراحله المختلفة فى ضوء مـــا نصـــت عليه المادة ١٨ من الدستور من أن كفالة الدولة لحق التعليم بما يحقق الربـــط بينـــه وبين حاجات المجتمع والإنتاج .ويستدل المستشار على ذلك أن المحكمة الدســـتورية

العليا عندما قضت بعدم دستورية النصوص التشريعية المتضمنة استثناء أفراد فئات معينة من القبول بالكليات والمعاهد العليا دون التقيد بمجموع درجات شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها – لم تقض بعدم دستورية هذه النصوص لا لمجرد أنها تنطوى على إخلال بمبدأى تكافوء الفرص والمساواة لدى القانون فحسب ، وإنما أيضا لأنها تخل بما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور من ضرورة الربط بين التعليم وبين حاجات المجتمع والإنتاج وتتعارض مع طبيعة التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه .

وبناء على هذا يطمئن المستشار إلى القول بأن مجانية التعليم المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من الدستور المصرى ١٩٧١ ليست مطلقة دون أى قيد أو شرط أو ضابط ، بل هى مقيدة بضوابط دستورية منصوص عليها فى المادة ١٨ من الدستور ذاته تتفق مع طبيعة التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه وهى الربط بين التعليم وبين حاجات المجتمع والإنتاج .

وهو بعد ذلك يتساءل : هل رسوب تلميذ أو طالب سنة بعد أخرى واستمرار تمتعه بالرغم من ذلك بمجانية التعليم مما يكبد الدولة مئات الملايين من الجنيهات ، يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج ؟ الإجابة فى رأى المستشار بالسلب بطبيعة الحال ، بل إن استمرار مثل هذا الوضع فى رأيه واستمرار التجاوز عن سنوات الرسوب وإعادة قيد من رسب سنة بعد أخرى يؤثر حتما فى مبدأ ربط التعليم بالإنتاج وإقامة المجتمع المنتج ، كما يؤثر فى التنمية الاقتصادية للدولة اعتبارا بأن الإنتاج هو الركيزة الأساسية للاقتصاد القومى وإصلاح مسار هذا الاقتصاد ، ومن هنا يؤكد المستشار بأن تعديل قانون التعليم بما يؤدى إلى أن من يرسب يدفع الرسوم الكاملة لإعادة امتحانه ، يتفق مع الضوابط الدستورية لمجانية التعليم .

لقد بقى النص الدستورى كما هو وبقيت القوانين كما هى ، لكن هناك أبواب خلفية لا حصر لها لاستخراج المال من جيوب الناس ، وها هو " أحمد جودة " فى تحقيق بجريدة الأهالى الصادرة فى ١٩٨٩ ينقل عن " هنداوى أحمد محمد " (عامل بمحل عصير بالدقى) قوله :

– لدى طفلان .. ولد فى رابعة ابتدائى .. وبنت فى ثانية ابتدائى . الكسوة تكلفت (للإثنين) ١٤٠ جنيها بالضبط . أما الكشاكيل فتكلفت ٣٨ جنيها .. والأقلام ٤ جنيهات . ودفعت رسوم دراسية لكل واحد ١٤,٢٥ جنسها ، والواحد منهم بياخد مصروف يومى ٢٥ قرشا . فقال المحرر لهنداوى : مرتبك كام ؟ أجاب صاحبنا : – مائة جنيه فقط ، أدفع منه أربعين جنيها إيجار للشقة كل شهر ، وال٦٠ جنيها الأخرى لزوم الأكل والشرب والمواصلات أنا وزوجتى (لا تعمل) وأولادى .. وأنا لا أدخن ولا أشرب شاى خارج البيت !!ويسأل المحرر : وكيف تصرفت لتوفير تكاليف كسوة الأولاد ومصاريف المدارس ؟ ويرد الرجل : – استلفت ١٠٠ جنيه من صاحب الشغل ، والباقى شكك من أصحاب المحلات فى بولاق . إنها ليست حالة فريدة ، فمثلها كان بمئات الألوف

الموقف الحالـــــى :

ثم نقفز إلى عام ١٩٩٢ .. ليس الأمر أمر وزير جديد للتعليم تقلد مقاليد الوزارة قبل ذلك بعام هو د. حسين كامل بهاء الدين ، وإنما أصبحنا فى عالم جديد حقا لابد أن تكون له انعكاساته على القضية المطروحة .. عالم ما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ، وقيام الولايات المتحدة بتحرير الكويت وضرب العراق بمساعدة ومباركة دول عربية رئيسية ..

فى ندوة عقدها الأهرام للوزير مع عدد من المفكرين جاء فيما نشره فى ١٩٩٢/١/١٩ ، قال بهاء الدين : الحقيقة ونحن نتكلم عن مجانية التعليم ونصارح أنفسنا بأننا ارتضينا ألا نتكلم عن مجانية غير موجودة حقيقة ، ولا توجد مجانية حقيقية فى التعليم ، لأن جميع مراحل التعليم بها مصروفات تثقل كاهل الأسرة المصرية ، وهذه مصارحة يشكر عليها الرجل ، وفى ظلها بدأنا نلمس بعد ذلك تصاعدا مستمرا فى الأعباء التى تتحملها الأسرة من أجل التعليم مع بقاء النص الدستورى قائما لا يمس!

ثم تحدث الرجل طويلا عن التعليم الأساسى الذى يجب أن يكون مجانيا " لأن هـــذا هو الدعامة الأساسية للأمن القومى ولا يمكن أن نترك مسألة تتصل بـــالأمن القومـــى رهن القدرة المادية للأفراد " . ثم يشير إلى أفراد يدفعون لأبنائهم ١٥ ألف جنيه فـــى العام فى بعض المدارس الخاصة ، وأنهم لابد أن يشاركوا فـــى تحمـــل الأعبـــاء فـــى المراحل التالية ، لكنه لم يذكر كيف ؟ أما الدراسات العليا فلابد ، فى رأى الوزيـــر أن تكون بمصروفات . ثم هناك الموهوبون فى مختلف مراحل التعليم ، هؤلاء لابـــد مـــن تعليمهم بالمجان ، بل وإعطائهم مكافآت .

وفى حديث مع " لبيب السباعى " يكرر الوزير نفس الرأى على وجـــه التقريـــب ، ويزيد الأمر وضوحا بقوله أنه بعد مرحلة التعليم الأساسى لابـــد أن تكـــون المجانيـــة للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب ..ففى المرحلة الثانوية والجامعية تكـــون المجانية للطالب الملتزم الذى يبذل الجهد ليحقق النجاح المتواصل ، أما من يتخذ مـــن المجانية شعارا لسلبيته وتهاونه وإهماله باعتبار أن الدولة ملزمة بالإنفاق على تعليمه مهما تعددت مرات رسوبه ، فالدولة لا يمكن أن ترعى فشله ، وعليه أن يدفع نفقـــات تعليمه حتى يعود إلى طريق الجهد والنجاح . كذلك فإن الطلاب الذين التحقوا بـــالتعليم الخاص فى التعليم الأساسى بمحض إرادة أولياء أمورهم ليـــس مـــن المقبـــول أن أن يتمتعوا بالتعليم المجانى فى الثانوى أو فى الجامعة باعتبار أنهم أقروا بقدرتهم المادية فى الإنفاق ..وهكذا يكرر الرجل نفس الأفكار السابقة .

ومن الملاحظ بالفعل أن الحديث عن مجانية التعليم بدأ يتقلص إلى حد كبـــير ، فقـــد عرفت الدولة طريقها الخلفى وراء نصوص الدستور ، وتم ذلك تدريجيا وفى صمـــت ، حتى ألف الناس الأمر ولم تعد هناك شكاوى صارخة علنية ، إلا ما قد نراه - أحيانا - من حديث عما يسمى ارتفاع تكاليف الدراسة ، كما نرى ذلك من خلال تحقيق صحفـــى لمجلة أكتوبر فى العدد الصادر فى ١٩٩٥/٩/٢٤ ، حتى لقد شبه المحرر " بهاء زيتون " الأمر بأنه " على سطح تعليمى ساخن تتحول كل الأسر إلى قطط فى حالة شواء علـــى الهادىء .. من أجل توفير مبالغ الرسوم المدرسية .. وثمن الكراريس والكشـــاكيل والأدوات المدرسية ، بالإضافة إلى الزى المدرسى ، والأحذية ، والحقـــائب ... هـــذا إلى جانب الاستعدادات المرهقة للدروس الخصوصية ..التى وصلت أسعار حصتها إلى

خمسين جنيها !!.. ويتزامن مع كل ذلك تصريحات المسئولين التى تؤكد أن التعليم كالماء والهواء .. فهل تحول - فى الواقع وبعيدا عن التصريحات - إلى همبورجر وعصائر معلبة ومستوردة ؟ "

ثم ينقل لنا المحرر حديثا لأحد أولياء الأمور " زكريا محمد عفيفى " - فنى - حيث له ولدان بالتعليم الثانوى بالمدارس الحكومية ، ورغم ذلك فإن فاتورة الأسبوع الأول من بدء الدراسة كبيرة فقد دفع رسوم الدراسة للأول ٥٤ جنيها ، والآخر ٤٩,٥ جنيه . واشترى بحوالى ٦٥ جنيها كراسات وكشاكيل وأدوات مدرسية على سبيل البداية ، كما اشترى لهما ٦ قمصان سعر الواحد ٣٥ جنيها وبنطلونين بسعر الواحد ٦٠ جنيها وحذائين بسعر الواحد ٨٥ جنيها ، بالإضافة إلى شنطتين سعر الواحدة ٢٥ جنيها ، وبذلك تكون فاتورة الملابس للمدرسة ٥٩١ جنيها ، بالاضافة إلى ١٠٣ جنيهات رسوم الدراسة ، مؤكدا أن هذه المشتريات اشتراها فى العام الماضى بنسبة أقل من ٢٥٪ عن العام الدراسى الحالى .

وينقل المحرر عن " رمضان سيف النصر " - موظف - أنه تكلف لأبنائه الأربعة فى المرحلتين البتدائية والإعدادية مبلغ ١١٠٠ جنيه وتشمل الكراسات والأقلام ومستلزمات المدرسة والزى المدرسى والشنط والرسوم الدراسية . ومع ذلك لم يشتر لهم أحذية وطلب منهم أن يستخدموا الأحذية الكوتشى للعام الماضى لضغط المصروفات ، مؤكدا أنه لو اشترى الأحذية فستصل الفاتورة إلى ١٥٠٠ جنيه . وهكذا تواصل فاتورة التعليم التى يدفعها أولياء الأمور ارتفاعها فى المدارس الحكومية المجانية ، فماذا عن الدروس الخصوصية ؟ وماذا عن المدارس الخاصة ؟ إنه حديث آخر

لقد ظل النص الدستورى بمجانية التعليم قائما دون تغيير ، لكن واقع الأسرة المصرية وواقع التعليم المصرى يشيران بكل صراحة أن المجانية قد ووريت التراب ، فلماذا إذن يظل النص الدستورى غير مصور للواقع ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل لابد أن تدفعنا دفعا إلى الحديث فى المسألة السياسية ، التى ليست قضيتنا الأساسية هنا ، نقول ذلك لا هربا ، وخوفا، وإنما لأنه من المستحيل أن نستوفى جميع جوانب القضية مرة واحدة ، وفى هذا الحيز الحالى .

ألا إنها صورة من صور ازدواج الحياة الثقافية والاجتماعية الـذى نعيشـه : فلنـا صورة على الورق .. فى المواثيق والدساتير والخطب والتصريحات ، ولنـا صـورة أخرى تدب على أرض الحياة الواقعية ، ولا توافق بين الصورتين ، بل تبـاين شـديد يجعل المواطن يتمزق بين " المثال" و" الواقع " . إنه لا بأس من أن يكون هناك دائما " مثال" يفارق الواقع ، فهذه طبيعة الأمور ، على ألا يوهم المواطن بأن " المثال " واقـع وأن " الواقع " الذى يتحدث آخرون عنه " وهم " ، ألا ما أبأسها أمة تعيش هذه الثقافة مزدوجة الوجه !!